OIC/CFM-40/2013/ECO/SG.REP

تقرير الأمين العام

حول

الشؤون الاقتصادية

مقدم إلى الدورة الأربعون لمجلس وزراءالخارجية

كوناكري – جمهورية غينيا

9-11 ديسمبر 2013م

قائمة المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
أولا	تقديم	1
ثانيا	تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي: أ) التجارة الإسلامية البينية، ب) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا، ج) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، د) صندوق التضامن الإسلامي هـ) مشروع خط السكة الحديد للربط بين دكار وبورتسودان، و) دور القطاع الخاص،	2
ثالثا	النشاطات المرتبطة بتنفيذ قرارات الكومسيك:	16
رابعا	النشاطات المرتبطة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى في القطاع الاقتصادي: أ) المؤتمر الوزاري السادس حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ب) الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، ج) الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية،	18
خامسا	البرامج الاقتصادية الإقليمية: أ) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي مع آسيا الوسطى، ب) مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي حول أفغانستان، ج) المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي،	23
سادسا	التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى: أ) الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ب) المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ج) الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، د) المنتدى الاقتصادي العالمي، هـ) منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، و) منظمة الجمارك العالمية، ز) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)	25
سابعا	المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وللجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، أ) البرنامج الماليزي لبناء القدرات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ب) الصندوق الكويتي للحياة الكريمة، ج) مساعدة الدول الأعضاء، د) التعاون مع الهيئات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني،	27
ثامنا	نشاطات الأجهزة الفرعية ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، أ) مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة)، ب) المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)، ج) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، د) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، هـ) منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، و) معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس،	30
تاسعا	الخلاصة	43

تقرير الأمين العام
حول
الشؤون الاقتصادية
مقدم إلى الدورة الأربعون
لمجلس وزراء الخارجية
كوناكري – جمهورية غينيا
11-9 ديسمبر 2013م

أولا: تقديم:

1- شهد عام 2012م اتخاذ تدابير حاسمة بغرض تفعيل وتوسيع نطاق الأطر المؤسسية والعملية لتنفيذ مختلف القرارات والمقررات التي اتخذتها الدول الأعضاء، وبالتالي فإن استجابة المؤسسات الوطنية وكذا الشركاء الإقليميين والدوليين قد ضاعفت جهود تعزيز وتنفيذ الهدف الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي ورؤيتها ومهمتها وفقا لما ورد في برنامج العمل العشري. وفي الوقت الذي تنكب فيه منظمة التعاون الإسلامي عن كثب على تحقيق مختلف أهدافها، يرتقب أن يسهم انخراط المؤسسات الوطنية، وهيئات المجتمع المدني على نحو أوثق في تعزيز الربط الشبكي الفعال وتبادل المعارف وبناء القدرات والتنفيذ الفعلي للمشاريع وتهيئة مناخ الاستثمار وتحسين ظروف الاقتصاد الكلي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2- يتطرق هذا التقرير لمختلف نشاطات الأمانة العامة في إطار مهمتها المتعلقة بالتنسيق والمتابعة. كما سيتناول العمليات التي تقوم بها مختلف مؤسسات المنظمة التي تزاول أنشطتها في المجال الاقتصادي، وذلك بالاستناد إلى الإسهامات التي قدمتها تلك المؤسسات وكذا مشاركة الأمين العام وممثليه في الاجتماعات التنفيذية لهذه المؤسسات.

3- إن مختلف المساعي التي قام بها الأمين العام بالأساس لدى الدول الأعضاء بشأن اتخاذ التدابير الإدارية من أجل انطلاقة نظام الأفضلية التجارية سيتم التطرق لها على نحو مستفيض، بما في ذلك المناقشات الجارية حول إحداث طرائق غير جمركية للتسهيلات التجارية. كما سيولي هذا التقرير الاهتمام اللازم للمؤسسات المعنية بتمويل التجارة وكذا لأنشطة تنمية التجارة التي تقوم بها المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون

الإسلامي، ومن ضمنها أنشطة التخفيف من وطأة الفقر التي تزاولها المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

4- كما يقدم هذا التقرير عرضا مفصلا حول تنفيذ القرارات الصادرة عن مختلف المؤتمرات القطاعية، بما في ذلك الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والسياحة والعمل، بالإضافة إلى تقييم مدى فاعلية ونجاعة مختلف المشاريع التي تم وضعها بموجب تلك الاتصالات التي أجريت مع منظمات إقليمية ودولية لدعم برامج المنظمة ومشاريعها، فضلا عن ردود أفعال المؤسسات الوطنية على القرار الجماعي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تقديم المساعدة للدول الأعضاء المحتاجة.

ثانيا: تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي:

أ) التجارة الإسلامية البينية:

5- إن تفعيل نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي ما زال يحظى بالاهتمام ضمن خطة أنشطة المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى ضمان استكمال التدابير الإدارية اللازمة لإعطاء الانطلاقة لهذا النظام، يولي هذا التقرير الاهتمام اللازم للعناصر غير الجمركية لنظام الأفضلية التجارية خلال السنة قيد الاستعراض. كما يتناول آخر المستجدات حول العلاقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وكذا النشاطات الواردة في خارطة طريق تعزيز التجارة الإسلامية البينية وتمويل التجارة والتنمية التجارية وإمكانية تطبيق نظام الشباك الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تجارة الخدمات، وكذا حصيلة عملية التشاور والتنسيق المختلفة مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

الآفاق الأخيرة للتجارة الإسلامية البينية:

6- بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن النشاطات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما زالت تشهد نموا، حيث ارتفعت من 3.2 تريليون دولار أمريكي عام 2010م، إلى 3.9 تريليون عام 2011م، أي بزيادة نسبتها 22%. أما حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة فقد بلغ 10.8% من حجم التجارة العالمية عام 2011م، مقابل 10.5% عام 2010م. كما سجلت القيمة الإجمالية للتجارة الإسلامية البينية عام 2011م ما قدره 681.6 مليار، مقابل 539 مليار دولار أمريكي عام 2010م، أي بزيادة

نسبتها 26.5%. وفي الوقت ذاته، ارتفعت حصة التجارة الإسلامية البينية من إجمالي تجارة الدول الأعضاء من 17.03% عام 2010م إلى 17.80% عام 2011م، أي بزيادة ناهزت 4.5%. وبلغ حجم التجارة الإسلامية البينية 742.74 مليار دولار في عام 2012 بارتفاع قدره 14.4% مقارنة بحجمها في عام 2011، كما بلغت حصة التجارة الإسلامية البينية في عام 2012 من التجارة العالمية للدول الأعضاء في المنظمة 18.21%.

التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي/ التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي

2010 – 2004

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم التجارة العالمية للمنظمة									
الحجم الإجمالي للتجارة العالمية للسلع (بملايير الدولار)	18.160	26.300	23.890	27.600	31.900	25.300	30.290	35.780	38.020
إجمالي حجم تجارة السلع لمنظمة التعاون الإسلامي (بملايير الدولارات)	1.433.08	1.776.11	2.139.32	2.560.29	3.380.74	2.569.05	3.182.12	3.88.016	4.120.78
حصة منظمة التعاون الإسلامي من التجارة العالمية (%)	%7.87	%6.77	%8.96	%9.28	%10.61	%10.28	%10.57	%10.80	%11.34
التجارة الإسلامية البينية									
قيمة التجارة الإسلامية البينية (بملايير الدولارات)	205.07	271.45	333.36	420.6	551.02	426.75	539.00	681.86	742.74
حصة التجارة الإسلامية البينية (%)	%14.44	%15.50	%15.86	%16.64	%16.60	%16.65	%17.03	%17.80	%18.21

المصدر: مركز الدار البيضاء

7- كانت الدول الأعضاء الرئيسية الفاعلة في مجال التجارة الإسلامية البينية خلال عام 2011م هي: الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية وإيران وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والعراق وسورية ومصر. وقد مثلت هذه البلدان نسبة 71.3% من حجم التجارة

الإسلامية البينية خلال عام 2011م، حيث بلغت ما قدره 370.02 بليون دولار أمريكي. وفيما يلي قائمة تتضمن حصص الفاعلين الرئيسيين في مجال التجارة الإسلامية البينية:

الدول الأعضاء الفاعلة الرئيسية في مجال التجارة الإسلامية البينية في عام 2011								
الدول الأعضاء الفاعلة الرئيسية في التجارة البينية			أكبر المصدرين إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي			أكبر المستوردين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		
	حجم التجارة البينية في إطار المنظمة بمليارات الدولارات الأمريكية	حصة التجارة البينية في إطار المنظمة		حجم الصادرات بمليارات الدولارات الأمريكية	النسبة من الصادرات البينية في إطار المنظمة		حجم الواردات البينية بمليارات الدولارات الأمريكية	النسبة من الواردات البينية في إطار المنظمة
الإمارات	91.3	%13.4	الإمارات	60.4	%18.6	إيران	37.7	%10.58
تركيا	68.7	%10.1	السعودية	45.3	%13.9	تركيا	31.4	%8.82
السعودية	63.8	%9.4	تركيا	39.3	%11.5	الإمارات	30.9	%8.69
إيران	56.7	%8.3	ماليزيا	24.9	%7.7	اندونيسيا	26.8	%7.54
إندونيسيا	49.7	%7.3	إندونيسيا	22.9	%7	العراق	23.7	%6.66
ماليزيا	47.6	%7	إيران	19	%5.8	ماليزيا	22.8	%6.39
باكستان	30.2	%4.4	مصر	12	%3.7	باكستان	21.3	%5.97
العراق	28.8	%4.2	الكويت	11.2	%3.4	السعودية	18.5	%5.19
مصر	24.5	%3.6	سورية	10.5	%3.2	سورية	13.3	%3.74
سورية	23.9	%3.5	باكستان	9	%2.8	مصر	12.4	%3.49
الإجمالي	485.3	%71.2	الإجمالي	252.5	%77.6	الإجمالي	238.8	%67.1

المصدر: التقرير السنوي لمركز الدار البيضاء لعام 2013م

8- في عام 2011م، تخطت الدول الأعضاء التسعة والعشرون التالية حاجز 20% لمستوى التجارة الإسلامية البينية، وهو الهدف الذي رسم برنامج العمل العشري بلوغه بحلول عام 2015 وهي: الصومال جيبوتي وسورية ولبنان وأفغانستان والأردن وباكستان وطاجيكستان وقيرقيزستان والعراق والقمر وبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار وتركمانستان والنيجر

واليمن وأوزباكستان ومصر وليبيا وعمان ومالي وتوغو وإيران وأوغندا والبحرين والسودان وغينيا بيساو وتركيا.

أ) نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة:

9- ظلت الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الدول الأعضاء للصكوك المتعددة الأطراف في مجال نظام التجارة التفضيلية للمنظمة تحتل مكانة بارزة في أنشطة المنظمة. وتمشيا مع المسعى الرامي إلى حث وزراء الدول الأعضاء على إكمال عملية المشاركة في نظام الأفضلية التجارية، بعث الأمين العام للمنظمة في يناير 2013م، رسائل محددة إلى الوزراء المعنيين في كل من البحرين والكاميرون وجيبوتي وغينيا وغينيا بيساو وإيران والكويت والمالديف وموريتانيا والمغرب ونيجيريا.

10- ومنذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت من 15 إلى 17 نوفمبر 2012م، وقعت كل من السودان وكوت ديفوار والنيجر بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ، في حين وقعت كل من موريتانيا وبنين على الاتفاقات الثلاثة الخاصة بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، تلقت الأمانة العامة وثائق التصديق من غامبيا على الأفضلية التجارية، ومن جيبوتي بخصوص الاتفاقية الإطارية ومن إيران فيما يتعلق بقواعد المنشأ. ويوضح المرفق الوضع الحالي للتوقيع والتصديق على الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة.

11- وفي هذا الصدد، يرجى من الدول الأعضاء التي لم تستكمل بعد عملية التوقيع والتصديق على نظام التعريفة التفضيلية لمنظمة التعاون الإسلامي، أو التي لم تقدم بعد قوائمها وفقا لمقتضيات القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية، أن تبادر إلى ذلك بأسرع وقت ممكن، ويشمل ذلك تقديم الدفعات السنوية المحددة للتخفيض، إلى جانب قائمة المنتجات (جداول الامتيازات) ونموذج من الشهادات وعيينة من الأختام التي تستعملها سلطات الجمارك لديها وإكمال التدابير الداخلية والتشريعية والإدارية.

12- وعليه، ستدعى لجنة المفاوضات التجارية إلى الانعقاد في 2013م حال اكتمال العدد اللازم للتصديق وتوفر قوائم الامتياز.

المشاورات مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية

13- في إطار الاهتمام الحالي لمواءمة عملية تنفيذ نظم التعريفة الجمركية للمنظمة مع النظم السائدة لدى التجمعات الاقتصادية الأخرى التي تشترك مع المنظمة في العضوية، أجرت الأمانة العامة خلال السنة التي يستعرضها هذا التقرير، اتصالات مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. وفي هذا الصدد، وجه الأمين العام يوم 2 فبراير 2013م رسالة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، مرفقة بنبذة عن نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، واقترح إنشاء آلية مشتركة للتشاور بشأن تنفيذ نظام الأفضلية التجارية المذكور، إضافة إلى قضايا اقتصادية أخرى ذات صلة. كما تواصل الأمانة العامة مشاوراتها في هذا الشأن مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا. وقد شدد كل من الأمين العام ورئيس لجنة هذا الاتحاد خلال لقائهما في مقر منظمة التعاون الإسلامي بجدة يوم 13 يناير 2013م، على أهمية انضمام بلدان الاتحاد إلى نظام الأفضلية التجارية للمنظمة، حيث أكد رئيس اللجنة على ضرورة إجراء دراسة لتقييم الأثر لنظام الأفضلية التجارية للمنظمة على بلدان الاتحاد قبل انضمامها إلى هذا النظام.

اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون الاقتصادي الأقاليمي:

14- من أجل تسريع وتيرة التعاون مع التكتلات التجارية دون الإقليمية للنهوض بعملية تطبيق البرنامج التنفيذي، نظمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مقرها يومي 25 و 26 سبتمبر 2012م، "الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بالتعاون الاقتصادي الأقاليمي: تسخير الإمكانات التجارية الأقاليمية من خلال تعزيز التعاون عبر الإقليمي". وحضر هذا الاجتماع، إلى جانب المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، ممثلون عن مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي وجامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي.

15- توصل الاجتماع إلى مجموعة من الأفكار والتوصيات ومن ضمنها:

أ) إنشاء فريق عمل لتحديد القطاعات ذات الأولوية ومواضيع التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف؛

ب) تشجيع وتعزيز التعاون بين المناطق في تجارة الخدمات وتيسير عملية تبادل المعارف والممارسات الفضلى عبر الإقليمية في هذا المجال؛

ج) تسهيل تعاون القطاع الخاص عبر الأقاليم من أجل تنمية التجارة والاستمارات ودعم مشاركة القطاع الخاص في الأعمال التجارية وفي المعارض التجارية؛

د) تعزيز تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا بين الأقاليم من أجل استغلال الإمكانات التجارية والأقاليمية؛

هـ) تعزيز استخدام البحوث لمعالجة المشاكل المشتركة ووضع برامج فعالة لتنمية التجارة؛

و) توسيع نطاق استخدام الأدوات والآليات الخاصة بالتسهيلات التجارية، مثل استخدام نظام الشباك الموحد، والتبادل الإلكتروني للمعطيات، وتحديث نظام التخليص الجمركي. وطلب الاجتماع من البنك الإسلامي للتنمية ومن المؤسسات التمويلية الدولية الإقليمية الأخرى إيلاء الأولوية للمشاريع التي من شأنها تعزيز التجارة الأقاليمية داخل منظمة التعاون الإسلامي، وأوصى ببذل جهود مشتركة في حشد الموارد عبر المناطق في مجال تنمية التجارة، ولا سيما ما يتعلق منها بمبادرات المعونة الإقليمية من أجل التجارة.

مبادرة الشباك الموحد من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي:

16- نظمت كل من الحكومة المغربية والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء يومي 25 و26 فبراير 2013م، منتدى منظمة التعاون الإسلامي الرفيع المستوى حول التسهيلات التجارية ومبادرات الشباك الموحد من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وحضر أعماله ممثلون عن خمسة وعشرين (25) دولة من الدول الأعضاء ومنظمات دولية ذات صلة مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والتحالف العالمي من أجل اللوجستيات الفعالة، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والتحالف الإفريقي للتجارة الإلكترونية، وشاركوا مشاركة نشطة في مداولاته وقدموا عروضا حول أفضل الممارسات المتعلقة بطرائق الشباك الموحد. كما استعرض هذا المنتدى السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ مبادرة الشباك الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

17- وافق المنتدى على إنشاء فريق عمل في إطار الفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة الإسلامية البينية لدراسة وتتبع مبادرة الشباك الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعين كلا من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة كمركزي اتصال مشتركتين لفريق العمل، بمشاركة الأمانة العامة للمنظمة والكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية وشركاء ماليين ذوي صلة، مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وسيقوم فريق العمل بإعداد خارطة طريق وصلاحيات تنفيذ هذه المبادرة. وتضمنت توصيات المنتدى مقترح يقضي بالشروع في عملية التنفيذ مع الدول الأعضاء التي وقعت وصادقت على نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وإنشاء الشباك الموحد للمنظمة على أساس شبه إقليمي كخطوة أولى نحو تنفيذ المشروع على نطاق أوسع.

تمويل التجارة:

18- بلغت الاعتمادات التجارية للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة خلال عام 2012م، حوالي 4.466 مليون دولار أمريكي، مقابل 3.033 مليون دولار أمريكي عام 2011م، أي بزيادة نسبتها 47%. وسجلت المدفوعات زيادة بنسبة 42% من 2.826 مليون دولار أمريكي عام 2011م، إلى 3.999 مليون دولار أمريكي عام 2012م. ومن ثم، فإن الدعم الذي قدمته المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على مدى خمس سنوات في مجال التمويل التجاري في الدول الأعضاء في المنظمة يبدو جليا من خلال النمو الذي سجله حجم الاعتمادات التجارية للمؤسسة والتي تضاعفت مرتين تقريبا، حيث بلغت 4.5 مليار دولار أمريكي عام 2012م، في حين كانت قد سجلت عام 2008م، مبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي.

تنمية السلع الاستراتيجية (خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن):

19- وفقاً للقرار الذي صدر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بشأن تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن، نفذت الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها المعنية عدداً من الأنشطة في مجالات تعزيز التجارة وبناء القدرات وتعزيز دور مراكز التميز في مجال القطن وتمويل المشاريع.

20- تنفيذًا لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن (2007-2016)، وجهت الأمانة العامة للمنظمة مراسلة إلى مراكز التميز وإلى المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، حددت من

خلالها مختلف العمليات التي يتعين أخذها في الاعتبار عام 2013م، وتشمل: تحقيق الأهداف ذات الصلة المحددة في الخطة والمتعلقة بإنشاء بنك لجينات القطن وقاعدة بيانات حول القطن لتسهيل الحصول على المعلومات والإحصائيات، ووضع نظام للتبادل من أجل تسويق القطن.

21- استعرض الاجتماع السادس للجنة التوجيهية المعنية بخطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي، والذي عقد في أنقرة بتركيا يوم 3 إبريل 2013م، الخطة المذكورة لعام 2013م، ووافق على تنظيم اجتماع آخر عام 2013م، تشارك فيه مراكز التميز الخاصة بالقطن والمؤسسات ذات الصلة لمناقشة المجالات ذات الأولوية المشار إليها آنفا. وعلاوة على ذلك، رحب الاجتماع السادس للجنة التوجيهية باستعداد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتقديم الدعم الفني لأصحاب المشروع لاستكمال الوثائق اللازمة المتعلقة بالمشاريع التي سبق إقرارها والبالغة (27) مشروعا في إطار خطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي.

22- انطلاقا من الرغبة في تعزيز قدرات مراكز التميز المعينة، قدم كل من معهد البحث الزراعي وشركة تطوير الأقمشة المنسوجة ومركز التميز في السنغال، مشروعا حول بناء القدرات وتعزيز الفاعلية الإنتاجية على الأسس الإقليمية، وهو مشروع يرمي إلى تعزيز إنتاجية زراعة القطن لدى حوالي 80.000 حيازة صغيرة في السنغال لمكافحة الفقر في أوساط سكان الأرياف. وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع ما قدره 190.150 أورو، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، عرضت الأمانة العامة المشروع على أنظار المانحين في البلدان الإسلامية وعلى المانحين الدوليين، ولم تتلق من أي منهم أية ردود إيجابية. ويبدو من اللائق هنا تجديد النداء من أجل تمويل المشروع.

23- نظم مركز أنقرة، من جهته، ضمن إطار برامجه المتعلقة ببناء القدرات، خمس دورات تدريبية حول الزراعة وتكنولوجيا ألياف القطن في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي: أوغندا وموزمبيق وتوغو ومالي، وذلك منذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

24- تماشيا مع التوصية السابقة والقاضية بإعداد المشاريع التي أقرتها اللجنة التوجيهية ولجان المشاريع، اتفق كل من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الآونة الأخيرة في مقر الأمانة العامة للمنظمة بتقديم الدعم الفني اللازم

لهذه العملية. وعلى غرار ذلك، تم تحديد برامج إضافية من أجل التنفيذ الفوري، مثل إنشاء بنك الجينات وتبادل مواد البحوث في مكافحة الأمراض والحشرات وإنشاء بنك معطيات حول القطن تسهيلا لعملية الحصول على المعلومات والإحصائيات.

25- وعلاوة على ذلك، نظم مركز نازيلي لبحوث القطن، في إطار الدور التنسيقي لنشاطات مراكز التفوق ضمن نطاق خطة عمل القطن للمنظمة، خلال السنة التي يتناولها هذا التقرير، دورات تدريبية في كل من كازاخستان وأوغندا وأذربيجان. وتشمل برامج المركز المتعلقة بعناصر إعاقة التعاون: تعزيز البنيات الأساسية والنهوض بالمعارف في مجال حلج القطن وزراعة القطن العضوي وخاصة في البلدان الإفريقية، وتحسين جودة النسيج في البلدان المصدرة للقطن. وتشمل البرامج الأخرى دراسات وضع المقاييس وزيادة المحاصيل من خلال تنفيذ مشاريع تربية المحاصيل.

26- وعليه، فإن اللجنة الإسلامية مدعوة إلى أن تهيب بالدول الأعضاء إعداد مشاريع كل منها على وفق ما هو مقرر في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن، وإلى إبداء الاهتمام اللازم للمشاريع الجديدة التي يجري تحديدها لتعزيز التعاون في هذا المجال الاقتصادي الحيوي.

ب) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

المرحلة الثانية من البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

27- اكتمل تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا بنهاية عام 2012 حيث بلغ مستوى التعهدات التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية 5.01 مليون دولار أمريكي بزيادة 25% عن التعهد المبدئي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالإضافة إلى 7 مليارات دولار قدمتها وكالات التنمية الأخرى للمشاريع ضمن البرنامج. وقد أُعتمد 480 مشروعًا للتمويل ضمن البرنامج في 22 دولة إفريقية عضو في المنظمة. وتتعلق معظم هذه المشاريع بقطاعات البنية التحتية والزراعة والصناعة والتعليم والصحة والمالية. وتتضمن المخرجات المتوقعة من المشاريع التي أُعتمدت بعد نجاح تنفيذها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- تحسين وإنشاء ما يزيد عن 2500 كلم من الطرق في 13 دولة عضو في المنظمة؛
- إنشاء مطارين جديدين في السنغال والسودان؛
- توليد 900 ميجاوات من الكهرباء في 6 دول أعضاء في المنظمة؛

- مد 700 كلم من خطوط نقل الطاقة وتوفير مزيدًا من الوصول إلى الطاقة إلى 40000 أسرة معيشية في 3 دول أعضاء في المنظمة؛
- مد 1477 كلم من كابلات الألياف الضوئية؛
- إنتاج 200000 متر مكعب من الماء النظيف يوميًا؛
- توفير الوصول إلى الماء النظيف لأكثر من 50000 أسرة معيشية؛
- بناء وتجهيز 325 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة تشمل 1000 فصل دراسي؛
- تحسين وإنشاء 11 مستشفى و123 عيادة ومركز صحي ووحدات رعاية صحية أولية؛
- تطوير وزراعة أكثر من 800000 هكتار من الأراضي؛
- إنشاء 8–10 احتياطيات حبوب إستراتيجية؛
- تحسين وإنشاء 5–6 مختبرات حبوب/ تربة.

28- وقد أكدت النجاحات التي تحققت في إطار تنفيذ البرنامج الحاجة إلى وضع برنامج لاحق للدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا –2) في 2013 للإبقاء على زخم ما حققته هذه الدول في مختلف الميادين.

29- غير أنه لا ضير من النظر في مد عمل البرنامج الحالي لمدة عام آخر أو عامين ريثما يُعد هذا البرنامج اللاحق بحيث يستمر زخم البرنامج فضلاً عن الإنجازات المحمودة التي تحققت في إطاره. وينبغي التأكيد على ضرورة تعزيز توجه البرنامج المعني بتنمية رأس المال البشري لاستيعاب التدخلات الإقليمية في شكل مشاريع عابرة للحدود وهي القضايا التي يتوقع أن تناقشها جلسة عمل محافظي البنك الإسلامي للتنمية من الدول الإفريقية بشأن تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا التي ستعقد على هامش الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في دوشنبيه، طاجيكستان في الفترة من 18–22 مايو 2013 امتدادًا لدورة مراجعة مماثلة عقدت خلال الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في الخرطوم، السودان في عام 2012، قُدمت خلالها عدة مقترحات بشأن مضمون البرنامج الجديد.

ج) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

30- واصل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية توسيع أنشطته الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة حيث بلغ التمويل الذي قدمه الصندوق منذ إنشائه 1.64 مليار دولار أمريكي لعدد 43 مشروعًا في قطاعات مختلفة في 28 دولة عضو في المنظمة. وتبلغ المساهمات الرأسمالية المعلنة للصندوق 2.68 مليار دولار أعلنت عنها 44 دولة عضو (1.68 مليار دولار) والبنك الإسلامي للتنمية (1 مليار دولار أمريكي) كما في 15 يناير 2013 استلم منها الصندوق حتى الآن 1.75 مليار دولار أمريكي بنسبة 17.5% فقط من رأس المال المستهدف المعتمد البالغ 10 مليارات دولار. ويضع الصندوق حاليًا إستراتيجيته الثانية (2013-2015) تماشيًا مع المواضيع الشاملة في الدول الأعضاء في المنظمة بشأن التخفيف من حدة الفقر وتنفيذ برامج خاصة مثل تشغيل الشباب.

31- واصل الصندوق في إطار عنصر الإسكان في برنامجه للتخفيف من حدة الفقر تطوير برنامج القرى المستدامة بالتعاون مع معهد الأرض في جامعة كولومبيا، ومركز الأهداف الإنمائية للألفية في نيروبي، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا، والهلال الأحمر القطري وشركاء آخرين. وقد أطلق الصندوق بالفعل برنامجين للقرى المستدامة في كل من تشاد (منطقة سلامات) وكولبس في غرب دارفور في السودان. ويقدر المبلغ المعتمد لهذا البرنامج بقيمة 120 مليون دولار (بمتوسط 20 مليون دولار للمشروع الواحد) في صورة قروض ومنح صغيرة. ويعمل الصندوق حاليًا على الدفعة التالية من الدول في البرنامج، بما في ذلك النيجر وغينيا.

32- ركز الصندوق على تنفيذ اثنين من البرامج المواضيعية للحد من الفقر خلال الفترة الإستراتيجية الخمسية الأولى: برنامج محو الأمية المهنية وبرنامج دعم التمويل الأصغر واعتمد عددًا من المشاريع في إطارهما بتكلفة إجمالية بلغت 195.98 مليون دولار (47.720 مليون دولار لبرنامج محو الأمية المهنية و148.3 مليون دولار لبرنامج دعم التمويل الأصغر).

33- كما يعد الصندوق حاليًا ثلاثة برامج جديدة في السياق ذاته: التعليم الأساسي للفقراء، الطاقة المتجددة للفقراء، ومبادرة الأعمال الاجتماعية حيث يضع حاليًا مفاهيم هذه البرامج. كما يؤسس الصندوق صناديق استئمانية معنية بالفقر لتمويل توفير الخدمات الأساسية للفقراء،

مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتمويل الأصغر والتنمية الزراعية والريفية والطاقة للفقراء والإغاثة في حالات الطوارئ وبناء القدرات المؤسسية.

34- يدرك الصندوق أهمية تعبئة الموارد، ولا سيما في ضوء انخفاض رأس المال المدفوع لتأخر بعض الدول في دفع مساهماتها التي تعهدت بها سواء جزئيًا أو بالكامل وعدم تعهد البعض الآخر بأي التزامات حتى الآن. ويضطلع الصندوق بعدة أنشطة انتشار وتوعية في عام 2013 لمعالجة هذه المسألة بغية الحصول على دعم صناع القرار في المنظمة في هذا الصدد.

د) صندوق التضامن الإسلامي

35- موَّل صندوق التضامن الإسلامي منذ إنشائه في سنة 1976 حتى 31 ديسمبر 2012 عددًا من المشاريع الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية في جميع أنحاء العالم الإسلامي بمبلغ اجمالي قدره 201 مليون دولار لتغطية 2.349 مشروع لرفع المستويات التعليمية الثقافية والدينية والاجتماعية.

36- وعلى الرغم من مرور 38 سنة على إنشاء الصندوق والتزام الدول الأعضاء برفع سقف رأسمال الوقف، لا يزال رأسمال الوقف أقل من الرقم المستهدف وهو 200 مليون دولار. وقد تمثل الهدف الأساسي من إنشاء الوقف في دعم القاعدة المالية للصندوق وتنويع مصادر دخله فضلاً عن توفير إيراد ثابت لميزانيته وبالتالي ضمان استمرارية أنشطته وتمكينه من الوفاء بولايته.

37- يسعى الصندوق لتوسيع أنشطته وتطويرها بما يتفق مع رؤية المنظمة ورسالتها القائمة على التعاون الاجتماعي والاقتصادي الفعال. ويضم نهج هذا التطور إعادة تنشيط اللجنة الاستثمارية للصندوق لتعبئة الموارد المالية واستكشاف الاستثمارات القادرة على توليد عوائد كبيرة؛ دعم ميزانية المشاريع وتوسيع نطاق الشراكة مع الهيئات المالية ذات الصلة؛ تحديث أطر التعاون ومساعدة الهيئات المحتاجة، بما في ذلك نظام تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع قروض ميسرة للأسر الفقيرة؛ تطوير الأعمال الخيرية والإنسانية؛ وتحويل المساعدات إلى تمويل واستثمار تنموي.

38- يتطلع الصندوق إلى مضاعفة عدد الدول الأعضاء في المنظمة التي تدعم أنشطته في مجال بناء القدرات والمجال الإنساني ماليًا وتقنيًا من منطلق إيمانه بمفهومه النبيل بما فيه

صالح المسلمين في أي مكان في العالم. ويهيب الصندوق في هذا الصدد باللجنة الإسلامية بدعوة الدول الأعضاء إلى الاستجابة لطلب تخصيص أراضي الوقف لبناء مشاريع من شأنها زيادة إيرادات الصندوق.

هـ) مشروع سكة حديد داكار- بورسودان

39- في إطار التحالف المستمر بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ مشروع سكة حديد داكار –بورسودان، شارك البنك الإسلامي للتنمية في حلقة العمل التي عقدت في جيبوتي يومي 18 و19 ديسمبر 2012 للتصديق على التقرير النهائي للدراسات الاستقصائية السابقة لدراسات الجدوى بشأن الروابط المفقودة في ممر داكار – جيبوتي الذي ينفذه الاتحاد الأفريقي / الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد). وأشارت حلقة العمل إلى الانتهاء من الدراسات الاستقصائية السابقة لدراسات الجدوى للممر أعلاه وأقرت بالحاجة إلى الانتقال السريع لمراحل التنفيذ التالية. كما حثت حلقة العمل الدول المشاركة على تضمين الروابط المفقودة في برامجها للتنمية الوطنية.

40- بالنظر إلى ما تقدم، يجري العمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأفريقي ونيباد لوضع جدول زمني لتطوير قطاعات مختلفة على ممر سكة حديد دكار– بورسودان كما يلي:

- إعداد مشاريع قابلة للتمويل: أكتوبر 2013؛
- تقديم المشاريع إلى الجهات المانحة المحتملة والحصول على التغذية الراجعة: يونيو 2014؛
- تنظيم مؤتمر لأصحاب المصلحة خلال النصف الثاني من عام 2014.

41- وفي هذا الصدد، نناشد الدول الأعضاء المشاركة الرد على طلب الأمانة العامة بضرورة تقديم الوثائق ذات الصلة حول قطاعاتها الوطنية على خط السكة الحديدية للقيام بمزيد من العمل حيث التحضيرات لعقد مؤتمر للمانحين بشأن هذا المشروع على وشك البدء.

42- وفي تطور ذي صلة، توصلت الأمانة العامة إلى تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن تقديم الدعم الفني والاستشاري اللازم من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب إلى أصحاب المشاريع المحتاجين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال مرحلة تنفيذ مشروع سكة حديد داكار–

بورسودان في صورة مساعدة في تجهيز مشاريعها لهذه القطاعات على طول ممر النقل المقترح. وسوف يسهل مثل هذا الإجراء تعبئة الأموال من الشركاء التقليديين لمنظمة التعاون الإسلامي.

و) دور القطاع الخاص

43- واصلت الأمانة العامة اتصالاتها مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة ضمن جهودها المستمرة لتعميم دور القطاع الخاص في أنشطة المنظمة. وقد أدت الحاجة إلى دعم تشغيل الشباب، وهو المكون الرئيسي لإستراتيجيات المنظمة في مجال تخفيف حدة الفقر، إلى إنشاء شبكة لمراكز الأعمال وحاضنات التكنولوجيا وقاعدة بيانات للمستثمرين الممولين في الدول الأعضاء.

44- تتضمن البرامج الأخرى التي يشارك فيها القطاع الخاص مقترح إنشاء رابطة منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الغذائية الزراعية بهدف جمع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام لتعزيز الصناعات الزراعية، في إطار نهج سلسلة قيمية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. ومن المقرر أن يعقد اجتماع بشأن هذا في مسقط، سلطنة عُمان في الفترة من 13-16 مايو 2013، كما ذكر آنفا في هذا التقرير.

45- تركز برامج الغرفة، باعتبارها ممثلاً رئيسيًا للقطاع الخاص، على بناء القدرات وتنمية ريادة الأعمال والقيمة المضافة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تتعاون الغرفة مع المؤسسات المعنية بترويج المنتجات الحلال فضلاً عن القضايا المتعلقة بالأخلاقيات ومراقبة الجودة. وتغطي مشاريع الغرفة قطاعات متنوعة مع التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنظمة من خلال القطاع الخاص.

46- عقدت الغرفة الاجتماع السادس عشر لمجلس الإدارة والاجتماع التاسع والعشرين للجمعية العامة في الدوحة، قطر يومي 24 و25 أبريل 2013، حيث أعيد انتخاب سعادة الشيخ صالح كامل رئيسًا للغرفة لولاية أخرى (2013-2017). كما وافق مجلس الإدارة والجمعية العامة على تعديل الفقرة (2) من المادة (21) من النظام الأساسي للغرفة ليصبح انتخاب الرئيس لفترتين فقط كلاً منهما أربع سنوات مقارنة بما كان معمولاً به من أن فترة ولاية الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدد غير محددة.

اجتماعات القطاع الخاص

47- عقد الاجتماع الرابع عشر والأخير للقطاع الخاص الذي نظمته الغرفة في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 24-26 أبريل 2011 وتضمنت التوصية الرئيسية لهذا الاجتماع عقد فعالية توعية حول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي لمؤسسات القطاع الخاص في الخرطوم، السودان في موعد لم يحدد حتى الآن.

إنشاء رابطة منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الغذائية الزراعية

48- عطفًا على التقارير السابقة عن هذا المشروع، تلقت الأمانة العامة تعليقات الدول الأعضاء على مشروع النظام الأساسي للرابطة المقترحة وعممتها للاسترشاد بها في المناقشات خلال الاجتماع الأول المقرر عقده لأصحاب المصلحة من الرابطة المقترحة في مسقط، سلطنة عُمان في 14 مايو 2013، على هامش المعرض السادس للأعمال الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 13-16 مايو 2013.

49- ومن المتوقع أن يجذب الاجتماع مسؤولي القطاع العام على مستوى الخبراء ورؤساء الشركات الخاصة العاملة في مجال صناعة المواد الغذائية الزراعية وتجهيز الأغذية في دول المنظمة وكذلك شركاء المنظمة العاملين في هذا المجال. وتشمل الأهداف الرئيسية للرابطة كما ينص عليها مشروع نظامها الأساسي المساهمة في زيادة عائدات تصدير الدول الأعضاء من خلال العمليات الصناعية ذات القيمة المضافة وتسهيل التجارة بين دول المنظمة في المواد الغذائية المصنعة ومساعدة منتجي الأغذية الزراعية الصغار والمتوسطين في الدخول إلى الأسواق الدولية وبناء روابط قوية مع مؤسسات دعم الأغذية الزراعية مثل البنوك والمؤسسات المهنية والبحثية ووكالات توحيد المقاييس وجمعيات المزارعين.

ثالثا: النشاطات المرتبطة بتنفيذ قرارات الكومسيك

50- منذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية في 15-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في جيبوتي، ويتحقق قدر هائل من التقدم الرامي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، برعاية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك).

51- وفقا للتقرير الذي تم تقديمه للدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في 15-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في جيبوتي، انعقدت الدورة الثامنة والعشرون للكومسيك في 8-11 أكتوبر/تشرين الأول 2012، في اسطنبول، بالجمهورية التركية، بمشاركة ممثلي سبع وأربعين دولة عضو،

وخمس دول بصفة مراقب، فضلا عن المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

52- وجرى إطلاق مبادرتين مهمتين أثناء انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. فكانت إحداهما استراتيجية الكومسيك؛ وهي وثيقة الرؤية الجديدة للكومسيك، التي أقرتها الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي. أما المبادرة الثانية، فكانت إطلاق مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك الذي قام على إنشائه منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي. أقر الاجتماع العديد من القرارات المهمة التي استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء. وفيما يلي بعض القرارات الصادرة عن الاجتماع:

53- فيما يتعلق بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، طلبت الكومسيك مجددا – في دورتها الثامنة والعشرين – من الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقات نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، أن تقدم قوائمها بالامتيازات التفضيلية إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بغية تفعيل النظام.

54- وفي مجال التعاون السياحي، رحبت الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين بإنشاء منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، الذي سيجمع ممثلي القطاع الخاص للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصورة منتظمة، وحثت الدول الأعضاء على تشجيع ممثلي القطاع الخاص في قطاع السياحة للمشاركة الفاعلة في المنتدى.

55- كما رحبت الكومسيك بإطلاق مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، وطلبت من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية تقديم الدعم اللازم لترويج المؤشر في البلدان الأعضاء.

56- فيما يتعلق بجلسة تبادل وجهات النظر حول "تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، أحيطت الكومسيك علما مع التقدير بالتوصيات التي خرجت بها ورشة العمل التحضيرية التي نظمها مكتب أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في 12-14 يونيو/حزيران 2012 في أنقرة بالجمهورية التركية، بالتعاون مع المنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية.

57- وقرر المشاركون في الجلسة أن يكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر للدورة التاسعة والعشرين للكومسيك هو "زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وطلبوا من مكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع، وتقديم تقريرها إلى الكومسيك في دورتها القادمة.

58- *و*انعقد الدورة التاسعة والعشرون للكومسيك في 18-21 نوفمبر/تشرين الثاني في اسطنبول، بالجمهورية التركية. وانعقد الاجتماع التاسع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في يومي 14 و15 مايو/أيار **2012**، في أنقرة بالجمهورية التركية. واستعرضت لجنة المتابعة في اجتماعها وضع تنفيذ

القرارات التي صدرت عن الكومسيك، واعتمدتها كي يتم تقديمها أمام الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك. كما أعدت لجنة المتابعة مسودة جدول الأعمال للدورة التاسعة والعشرين للكومسيك.

59- يوجد مرفقا طيه التقرير الكامل لمكتب تنسيق الكومسيك.

رابعا: النشاطات المرتبطة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى في القطاع الاقتصادي

أ) المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية

60- بموجب مقررات المؤتمر الوزاري الخامس والسادس بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية تابعت الأمانة العامة المشروعين الرئيسيين اللذان أوصى بها هذان الاجتماعان القطاعيان، وهما وضع إطار عمل تنفيذي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية وإنشاء مؤسسة منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان. كما تابعت الأمانة العامة تنفيذ الجانب ذي الصلة من قرار منظمة التعاون الإسلامي الذي يحث الدول الأعضاء على تخصيص ما لا يقل عن 6٪ من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية، فضلاً عن إنشاء احتياطي أمن غذائي للدول الأعضاء في المنظمة.

وضع إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

61- تمشيًا مع قرارات المؤتمر الوزاري بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية ذات الصلة، أُعد مشروع إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وقُدم إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك التي عقدت في اسطنبول، تركيا، خلال الفترة من 8-11 أكتوبر 2012 للنظر والدراسة. وبينما رحب الاجتماع بالمشروع بوصفه وثيقة هامة للتعاون في مجال الزراعة، طالب الدول الأعضاء بتقديم آرائها وتعليقاتها في هذا الخصوص. ويهدف إطار العمل المذكور إلى تشجيع وترويج وتعزيز التعاون بين دول المنظمة في مجال التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي من خلال تشجيع المشاريع البينية المشتركة وبرامج / مشاريع الشراكة وزيادة الوعي العام بشأن قضايا تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز قدرة المؤسسات الريفية وتسهيل نقل المعرفة والدراية التقنية وأفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة المعنيين وتطوير برامج بناء القدرات والتدريب وغيرها من الأمور.

إنشاء مؤسسة الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي في كازاخستان

62- اعتمد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي الزراعة مقترح إنشاء مؤسسة الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي في أستانه، كازاخستان. وبناء على ذلك، وافقت الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في جيبوتي خلال الفترة من 15-17 نوفمبر 2012 على إنشاء هذه المؤسسة. وتحقيقًا لهذه الغاية، طالب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكومي المعني لوضع اللمسات الأخيرة على النظام الأساسي لهذه المؤسسة. وفي سياق مماثل، أيدت القمة الإسلامية الثانية عشر في القاهرة، مصر في الفترة من 2-7 فبراير 2013 قرار الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بإنشاء مؤسسة الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي في كازاخستان ودعت لسرعة انعقاد اجتماع فريق الخبراء الحكومي المذكور آنفًا.

63- وفقًا لهذه القرارات، تعتزم الأمانة العامة، بالتعاون مع حكومة كازاخستان، عقد اجتماع فريق الخبراء الحكومي في أستانه، كازاخستان في الفترة من 11-13 يونيو عام 2013، استنادًا إلى مشروع وثيقة العمل الموحدة التي أعدتها الأمانة العامة وضمنتها رؤى مختلف الدول الأعضاء.

64- من المقرر انعقاد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية في دكار، السنغال، في الفترة من 14-16 نوفمبر 2013 للنظر في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، وخطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن أحدث التطورات بشأن إنشاء مؤسسة الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي في كازاخستان، ورابطة منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الزراعية وغير ذلك من الأمور. وتحقيقًا لهذه الغاية، أخطرت الأمانة العامة جميع الدول الأعضاء بالتواريخ ذات الصلة وطلبت اقتراحاتهم وتعليقاتهم على مشروع جدول أعمال المؤتمر.

ب) **المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء السياحة، طهران، جمهورية إيران الإسلامية**، 28 - 30 **نوفمبر** 2010

65- تتضمن قرارات منظمة التعاون الإسلامي بشأن التعاون في مجال السياحة البرامج والمشاريع التالية:

أ) المشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المتنزهات والمناطق المحمية العابرة للحدود في غرب أفريقيا

66- في محاولة للمضي قدمًا إلى مرحلة تنفيذ المشروع، دعت الأمانة العامة مرارًا الدول الأعضاء المشاركة إلى تقديم تفاصيل عن قطاعات المشروع في كل منها لتسهيل تعبئة الأموال اللازمة للتنفيذ. كما حثت الدول الأعضاء أن تقدم مشاريعها المعدلة على وجه السرعة وكذلك تقارير عن وضع تنفيذ التوصيات الأخرى لمؤتمر المانحين الذي عقد في وقت سابق، بما في ذلك ما يلي:

- الحاجة إلى أن تحدد الدول الأعضاء المشاركة أولويات المشروع في خططها التنموية وتخصص الموارد الداخلية لإطلاق الأنشطة المحددة في أراضيها؛
- توصية الدول الأعضاء بالمشاركة في بناء قدرات مراكز الاتصال الوطنية لتنفيذ هذا المشروع؛
- الحاجة إلى أن تستكشف الدول الأعضاء المشاركة السبل والوسائل لزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة المتنزهات والمناطق المحمية.

67- في ضوء الالتزام الأخير لمكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن إمكانية مساعدة أصحاب المشاريع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإعادة صياغة المشاريع، تعود الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء المشاركة ومؤسسة الأمم المتحدة الشريكة ومنظمة السياحة العالمية بشأن الطريق قدمًا بالنسبة لسرعة تنفيذ المشروع.

ب) المؤتمر الثالث للسياحة الصحية في الدول الإسلامية

68- شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الثالث للسياحة الصحية في الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة مشهد، جمهورية إيران الإسلامية، يومي 18 و19 ديسمبر 2012 وسلط الضوء على الإمكانات الهائلة للدول الأعضاء في المنظمة في مجال السياحة الصحية ودورها في حفز النمو الاقتصادي المستدام فيما بينها.

69- قرر الاجتماع إنشاء لجنة خبراء مفتوحة العضوية تتألف من الدول الأعضاء في المنظمة لاستكشاف إمكانيات وضع نظام للاعتماد لمنظمة التعاون الإسلامي – مع مراعاة نظم الاعتماد الوطنية – لتسهيل هذا الفرع المهم من قطاع الخدمات. كما دعا الاجتماع شركات

التأمين والسلطات المعنية إلى ابتكار وسائل وسبل للتعاون المتبادل في تقديم خدمات التأمين الطبي المشترك لتعزيز السياحة الصحية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

70- بعدما اعتذرت حكومة السودان عن استضافة المؤتمر الثامن لوزراء السياحة في منظمة التعاون الإسلامي طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء التطوع لاستضافة الدورة المذكورة التي سوف تعقد في بانجول، غامبيا في الفترة من 3-5 ديسمبر 2013.

71- يتضمن جدول أعمال الدورة النظر في تقرير الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بتنفيذ إطار عمل التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة ووضع آلية ومعايير لاختيار مدينة السياحة للمنظمة والاقتراح المقدم من جمهورية إيران الإسلامية بشأن إنشاء مركز التراث للدول الإسلامية.

ج) **المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء العمل، باكو، أذربيجان**، 23-26 **أبريل** 2013

72- يمثل انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء العمل في باكو، جمهورية أذربيجان، يومي 25 و26 أبريل 2013 واعتماد إطار للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية خطوة هامة نحو تعزيز التعاون بين دول المنظمة التعاون الإسلامي للتصدي لتزايد البطالة ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول. كما سلطت قرارات المؤتمر وإعلان باكو الضوء على أهمية إيجاد آلية مؤسسية قوية لتنفيذ أحكام الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل تبادل الخبرات والأيدي العاملة ونقل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات.

73- حدد الإطار ستة مجالات تعاون ذات أولوية هي السلامة والصحة المهنية، الحد من البطالة، تحديد مشاريع تنمية قدرات القوى العاملة، العمالة المهاجرة والأجنبية، إستراتيجية معلومات سوق العمل، والحماية الاجتماعية.

74- تمثلت إحدى النتائج الهامة للمؤتمر في اعتماد آلية التنسيق والرصد لتنفيذ إطار العمل والوثائق الختامية الأخرى. وتحقيقًا لهذه الغاية، أُنتخبت لجنة توجيهية تمتد فترة عملها لمدة عامين برئاسة أذربيجان تضم تسع دول أعضاء هي الكويت وليبيا وتركيا وماليزيا وغينيا والكاميرون وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الرئيسة لتنسيق أنشطة مختلف مراكز الاتصال الوطنية ومؤسسات المنظمة ذات الصلة وفقًا لنتائج المؤتمر.

75- كما أقر المؤتمر في السياق نفسه مقترحًا من رئيس أذربيجان لإنشاء مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي في باكو وطلب من الأمين العام الإسراع في إعداد الدراسات اللازمة لهذا الغرض ومقترحًا لجمهورية تركيا بإنشاء منتدى لمؤسسات التوظيف في القطاع العام بين الدول الأعضاء. وسوف يكمل هذا شبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية تحت رعاية مركز أنقرة.

76- وتشمل التوصيات المبتكرة الأخرى للمؤتمر دعوة البنك الإسلامي للتنمية لتوسيع برنامجه المعني بدعم تشغيل الشباب خلال الإعداد المتوقع للمرحلة الثانية من البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، فضلاً عن الحاجة إلى تنسيق المواقف الوطنية للدول الأعضاء في المؤتمرات الدولية والإقليمية بشأن مسائل التوظيف والعمل. كما أعرب المؤتمر عن تقديره لعرض إندونيسيا استضافة النسخة الثالثة من المؤتمر في عام 2015.

77- على أساس إطار العمل والآليات الإستراتيجية التي حددها المؤتمر للتعاون بين دول المنظمة في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء تقديم مدخلات لتجميع خطة عمل من شأنها أن تحدد مختلف البرامج على المدى القصير والمتوسط والطويل والأنشطة اللازمة لتفعيل الأهداف الإستراتيجية المنصوص عليها في الوثائق المختلفة التي اعتمدها المؤتمر.

78- وبالتالي فإن اللجنة الإسلامية مدعوة إلى تأييد النتائج التي توصل إليها المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء العمل، التي تتضمن إطارًا للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية وقرار المؤتمر وإعلان باكو، مع دعوة الدول الأعضاء في الوقت ذاته والأمانة العامة ومؤسسات المنظمة المعنية إلى تنفيذ أحكامها على وجه السرعة.

خامسا: البرامج الاقتصادية الإقليمية

أ) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

79- وافق الاجتماع الأول للجنة التنفيذية لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى الذي عقد في أسطنبول، تركيا، في 18 أكتوبر 2011، على البرنامج التنفيذي الذي يضم مختلف المشاريع التي ستنفذ في إطار خطة العمل المذكورة وحدد مؤسسات المنظمة الرائدة لتنفيذ هذه المشاريع.

80- من أجل التنفيذ السريع لمختلف المشاريع المحددة في إطار خطة العمل، بدأت مؤسسات المنظمة تنفيذ قطاعات كل منها في الخطة. ومن جانبه، أحال مركز أنقرة برامج بناء القدرات المخططة لفترة السنتين الحاليتين إلى دول آسيا الوسطى الخمس لتتواصل معه بشأن بدء تنفيذ هذه البرامج.

81- كما طالب دول آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة تأكيد مشاركتها في برامج المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) المحددة في إطار الخطة خلال الفترة من 2012 – 2015. وتشمل البرامج أنشطة بناء القدرات في مجال التعليم والتراث الثقافي.

82- وعطفًا على قرار الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية أجرت الأمانة العامة مشاورات مع السلطات المعنية وأصحاب المصلحة في الدول الأعضاء في المنظمة من آسيا الوسطى بغية عقد منتدى استثمار لخطة العمل ولا تزال الأمانة العامة تنتظر رد هذه الدول

على هذه المبادرة. ويجري تنظيم منتدى الاستثمار لتعبئة وحشد الدعم البيني والدولي لتنفيذ الخطة.

ب) مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان

83- من أجل توسيع وتعميق الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لتنمية أفغانستان شاركت الأمانة العامة في مؤتمرات التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. وتمشيًا مع إعلان المؤتمر الخامس للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان المنعقد في دوشنبيه، طاجيكستان، يومي 26 و27 مارس 2012، تتعاون منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها في تنفيذ المؤتمر للمشاريع المحددة التالية: التنمية من خلال بناء البنية التحتية (سكك حديدية، طرق سريعة، طاقة):

1- تنمية الموارد البشرية والتدريب المهني وتيسير سوق العمل؛

2- الاستثمار والتجارة والنقل وإدارة الحدود؛

3- إدارة مخاطر الكوارث الإقليمية وإعادة التأهيل؛

4- الربط الإقليمي بالألياف البصرية.

ج) المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي

84- أسست ماليزيا المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي رسميًا يوم 6 مارس 2006 بهدف تعزيز علاقات الأعمال والتجارة في العالم الإسلامي، بما في ذلك تشجيع الاستثمار وخلق الثروة. وتشارك المنظمة بنشاط في أنشطة المنتدى من خلال مركز الدار البيضاء.

85- شارك مركز الدار البيضاء في أعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي الثامن الذي عقد في الفترة من 4-6 ديسمبر 2012 في جوهور باهرو، ماليزيا، تحت شعار "تطور التجارة، فرصٌ جديدة." وقد اغتنم مركز الدار البيضاء هذه المناسبة لتعزيز أنشطته على مستوى رجال الأعمال في الدول الأعضاء في المنظمة حيث وقَّع المدير العام للمركز مذكرة تفاهم مع "مركز منظمة التعاون الإسلامي الدولي للأعمال، ماليزيا" كما أدار ندوة حول فرص التجارة في جمهورية جزر القمر الاتحادية برئاسة فخامة رئيس جزر القمر.

86- يُعقد المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي التاسع في لندن، المملكة المتحدة في الفترة من 29-31 أكتوبر 2013 ويشارك مركز الدار البيضاء في الاجتماع.

سادسا: التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى

87- وفقًا لأحكام برنامج العمل العشري ذات الصلة بشأن ضرورة توثيق التعاون مع المنظمات الدولية ودون الإقليمية لتنسيق تنفيذ للمشاريع وبرامج منظمة التعاون الإسلامي، كثفت الأمانة العامة اتصالاتها مع المنظمات الدولية ودون الإقليمية على النحو التالي:

أ) الأمم المتحدة - منظمة التعاون الإسلامي

88- يعقد اجتماع مرة كل سنتين بين المنظمتين والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة ومختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في جنيف بسويسرا في الفترة من 1-3 مايو 2012 لاستعراض وتقييم مستوى التعاون في مجالات السلم والأمن الدوليين والعلوم والتكنولوجيا والتجارة والتنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل القضايا الأخرى التي يستعرضها الاجتماع توفير الحماية والمساعدة للاجئين وحقوق الإنسان وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل الأمن الغذائي والزراعة والبيئة والصحة والسكان والفنون والحرف اليدوية. وقد اتفق الاجتماع على مصفوفة من الأنشطة في إطار تعاون الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لتنفيذها خلال السنتين المقبلتين.

ب) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

89- حضرت الأمانة العامة القمة الثانية والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي انعقدت في ياموسوكرو، كوت ديفوار يومي 27 و28 فبراير 2013. وقد مثلت القمة فرصة جيدة لكلا الجانبين لتحديد مجالات التعاون والإسراع في إبرام مذكرة التفاهم المقترحة بين المنظمتين بهدف زيادة الاتصالات بينهما بشأن المشاريع ذات الأولوية المشتركة مثل نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والسياحة والتنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية والسياسات المالية والنقدية. وستعمل الإيكواس بمثابة شريك إستراتيجي لتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي لغرب أفريقيا بشأن السياحة.

ج) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)

90- بالإضافة إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين منظمة التعاون الإسلامي وإيغاد خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي، حضرت الأمانة العامة الاجتماع الأول للجمعية العامة للهيئة الإقليمية المعنية بمقاومة الجفاف والاستدامة في القرن الأفريقي،

الذي نظمته الإيغاد في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 23 و24 فبراير 2013. وقد وفَّر هذا الحدث فرصة جيدة لإطلاع الدول الأعضاء في الإيغاد وشركاء التنمية مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وبنك التنمية الألماني ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الدولي للصليب الأحمر وأصحاب المصلحة الآخرين على برامج ومشاريع منظمة التعاون الإسلامي الجارية في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وأكدت النتائج التي توصل إليها الاجتماع ضرورة توعية مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية لتضمين إستراتيجيات مقاومة الجفاف في أعمالها المالية والتقنية التي تقودها لمكافحة التصحر في دول الأعضاء.

91- تشمل مجالات التعاون المحتملة التي يجري تحديدها حاليًا بين منظمة التعاون الإسلامي والإيغاد معالجة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز البحوث والإرشاد الزراعي ومكافحة التصحر في الدول الأعضاء.

د) المنتدى الاقتصادي العالمي - الاجتماع العالمي الأول للمنظمات الإقليمية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 12-14 نوفمبر 2012

92- حضر ممثل عن الأمين العام الاجتماع الذي عقد لتحسين التشاور بين المنظمات الإقليمية وتوفير ترتيبات مؤسسية أفضل للتصدي للمخاطر العالمية والقضايا ذات الصلة التي تؤثر على التجارة العالمية والتنظيم المالي وتغير المناخ والأمن الدولي من بين القضايا الأخرى عبر الإقليمية.

93- أوصى الاجتماع بأن التعاون الإقليمي لا يزال أفضل طريقة لمعالجة المشاكل العالمية نظرًا لفعالية المسؤولية الجماعية عن الحكم العالمي الرشيد والحاجة إلى تآزر الكفاءات في تخصيص الموارد العالمية وكذلك تحسين الإجراءات الجماعية في مجال التجارة والطاقة والوساطة المالية. وتتفق نتائج الاجتماع مع إستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي حول شراكة أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق أهداف المنظمة.

هـ) منظمة التعاون الإسلامي - جامعة الدول العربية

94- كثفت الجهود لتفعيل التعاون مع جامعة الدول العربية في مجال تسهيل التجارة وتمويلها وتنمية السياحة وتشجيع الاستثمار. وتتابع الأمانة العامة بفعالية تنفيذ برنامج المعونة من

أجل التجارة وخطة تشغيل الشباب تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية. كما تتعاون المنظمتين لتطوير البنية التحتية للسياحة، بما في ذلك التنفيذ المشترك للمنتجعات السياحية والمتنزهات العابرة للحدود.

و) منظمة الجمارك العالمية

95- أنشأت الأمانة العامة علاقة عمل مع منظمة الجمارك العالمية. وفي لقاء بين الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية والأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي في مقر الأخيرة في جدة يوم 5 مارس 2013 اتفق الطرفان على تأطير التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الجمارك العالمية بهدف الحد من الازدواجية وزيادة التآزر في جهود المنظمتين. وأعربت منظمة الجمارك العالمية عن استعدادها لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تنمية قدراتها في مجال تبسيط الإجراءات الجمركية، والنافذة الموحدة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترتبط بعض مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، مثل مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء، بعلاقات مع منظمة الجمارك العالمية.

ز) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

96- يشمل تعاون منظمة التعاون الإسلامي المستمر مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دعم الصندوق لأنظمة الأمن الغذائي صغيرة النطاق، والاستثمار، والندوات، وغيرها من أشكال التعاون مع جميع المجموعات الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي.

سابعا: تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء

أ) البرنامج الماليزي لبناء قدرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي

97- أصبح البرنامج الماليزي لبناء قدرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي (CBP4OICC)، الذي بدأ في عام 2005، اسما متداولا بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في البلدان التي تشملها المرحلة الأولى من البرنامج. ومن بين المشاريع الثلاثة، التي تحددت لهذه المرحلة التجريبية من البرنامج، مشروع "استغلال النفط والثروة المعدنية وبناء القدرات في المهام الإدارية والتخطيطية والتوجيهية في موريتانيا" الذي نُفّذ بنجاح، في حين

أن المشروعين الآخرين وهما 1) بناء القدرات في صناعة زيت النخيل في سيراليون، و 2) تطوير قطاع مصايد الأسماك في بنغلاديش، قيد التنفيذ.

98- شرعت الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية في عملية تقييم النجاحات والخبرات المستفادة أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج. وفي هذا الصدد، طُلِب من السلطات المختصة في ماليزيا تقديم ملاحظاتها الخاصة حول هذه المرحلة لإنجاح انطلاق المراحل اللاحقة من المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الأمانة العامة تركيزا أكبر على ضرورة تحويل برنامج بناء القدرات إلى مشروع تنموي يمكن من خلاله إشراك المستفيدين في مشاريع تنموية مفيدة للطرفين بمشاركة ماليزيا.

ب) الصندوق الكويتي للعيش الكريم

99- أعلن صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت عن إنشاء الصندوق الكويتي للعيش الكريم في المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الرابع في عام 2008، ويضطلع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمسئولية الإشراف على الصندوق وتشغيله وإدارته، لفائدة البلدان الإسلامية الأقل نموا. وخلال السنة قيد الاستعراض، جددت الأمانة العامة اتصالاتها مع السلطات الكويتية المختصة ونوهت للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بضرورة تقديم مشاريعها للتمويل في إطار هذا المشروع.

ج) تقديم المساعدات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

I. الصومال:

100- أشارت جمهورية أذربيجان، وفق مقتضيات القرار 39/8-إق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للصومال الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد في جيبوتي في نوفمبر 2012، إلى اهتمامها بتنفيذ مشروع لتدريب المدربين في القطاعين التعليمي والزراعي في الصومال.

101- وفي ضوء ما سبق، طلبت الأمانة العامة من السلطات المعنية في الصومال تقديم مشروع معتمد من الحكومة لهذا الغرض.

II. كوت ديفوار:

102- انعقد اجتماع للمجموعة الاستشارية المعنية بتمويل خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار في باريس، بفرنسا، يومي 4 و5 ديسمبر 2012. وحضرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون

الإسلامي الاجتماع الذي تعهد فيه المانحون بتقديم 4 مليار دولار أمريكي من أجل تمويل مختلف المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في إطار خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار. وتعهدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتقديم مليار دولار، من جملة المليارات الأربعة، على مدى أربع سنوات(2013–2016).

103- في ضوء ما سبق، وتمشيا مع قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بتقديم المساعدة الاقتصادية لكوت ديفوار، عممت الأمانة العامة على الدول الأعضاء ومؤسساتها الإنمائية المعنية لائحة المشاريع في إطار خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار، وطلبت منها دعم تنفيذ المشاريع المحددة.

د) التعاون مع منظمات المجتمع المدني الخيرية:

I. معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر (J-PAL)

104- في إطار الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، كثفت الأمانة العامة مشاركتها مع معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر، الذي يضم ثلاث مبادرات ذات صلة يمكن أن تعزز برامج مكافحة الفقر وريادة الأعمال في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: مبادرة تبني التكنولوجيا الزراعية، ومبادرة الحوكمة، ومبادرة الشباب. ويجري تنفيذ مشاريع مختلفة، في إطار هذه المبادرات، في أجزاء مختلفة من العالم، مثل تحليل أثر التكنولوجيا على الاستهلاك المنزلي والتغذية، وإجراء البحوث عن توظيف الشباب. كما تشمل أيضا إيجاد حلول مبتكرة لمشكلة تدني الخدمات الحضرية وتقييم هذه الحلول، فضلا عن إيجاد سياسات مبنية على أدلة لزيادة فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

105- تتسم معظم المشاريع المنفذة في الدول الأعضاء بالمنظمة بتقييم فعالية المدفوعات وتأثيرها على خدمات النظام الإيكولوجي من أجل تعزيز المحافظة على التنوع في أوغندا؛ وتمكين الوالدين من خلال المنح المجتمعية للمدارس الابتدائية في النيجر، وبرنامج الحد من تسرب إعانة الأرز (راسكين) في اندونيسيا. وهناك أيضا تشجيع اعتماد أصناف جديدة من الأرز في سيراليون، وتقييم أثر مشروع ري ألتونا في مالي؛ والتدريب والمساعدة الفنية لأصحاب المشاريع الجديدة في المغرب. كما يضطلع معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر بمبادرة أخرى لتقييم فعالية المنح المقدمة للمشاريع التنموية المجتمعية في اندونيسيا.

106- ومن المتوخى أن يوفر التعاون مع معمل عبد اللطيف جميل ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية، لا سيما مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية، الدعم المطلوب لتنفيذ مختلف مشاريع منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر. وهذا النوع من التعاون يشبه التعاون المثمر الجاري بين صندوق التضامن الإسلامي ومعهد الأرض بجامعة كولومبيا في مجال برامج القرى المستدامة.

II. **مؤسسات الأمير تشارلز الخيرية**

107- في إطار إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج منظمة التعاون الإسلامي، بحثت الأمانة العامة مجالات توثيق التعاون بين مؤسسات الأمير تشارلز الخيرية ومنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق ببرامج الأمن الغذائي في الدول الأعضاء بالمنظمة. وكان الإعلان عن الاهتمام بمجالات الطاقة والمياه والمناعة في مجال الغذاء موضوع نقاش بين صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز، أمير ويلز، ومعالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي خلال زيارة الأمير الرسمية لمقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة، بالمملكة العربية السعودية يوم 17 مارس 2013.

108- أعرب أمير ويلز، بعد إحاطة شاملة عن مختلف التدخلات الإسلامية البينية لدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي ومقاومة الجفاف، عن استعداده لتشجيع مؤسسات الأمير تشارلز الخيرية على إتاحة خبراتها الواسعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية. واتفق الجانبان أيضا على ضرورة تبادل الآراء والبيانات عن مسائل الطاقة والمياه بشكل منتظم، بما في ذلك الإجراءات الجارية لتعزيز الاستخدام المستدام للمياه وموارد الطاقة في الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

ثامناً: نشاطات الأجهزة الفرعية ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

أ) مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

109- واصل مركز أنقرة، منذ الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي عقدت في يونيو/حزيران 2012، القيام بأنشطة واسعة النطاق في مجال اختصاصه، مثل الإحصاءات، والبحوث الاقتصادية والتدريب.

I. الأنشطة في مجال الإحصاءات:

110- واصل مركز أنقرة جهوده من أجل إثراء قواعد البيانات الإحصائية سواء من حيث التغطية أو المحتوى. ونتيجة لذلك، تحتوي قاعدة البيانات الإحصائية الرئيسية لمركز أنقرة (BASEIND) الآن على بيانات باللغات الرسمية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي حول 266 مؤشر اجتماعي واقتصادي مقسمة إلى 18 فئة تخص الدول السبعة والخمسين الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يعود تاريخها إلى عام 1970. كما نشر مركز أنقرة أيضا الإصدار الثاني من "التوقعات التحليلية لعناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" (SWOT Outlook on OIC Member Countries) الذي يحلل العناصر الأربعة المذكورة المعروفة بـ (SWOT) في الدول الأعضاء بالمنظمة كمجموعة، وذلك في مختلف المجالات والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

111- وفي سياق متصل، واصل مركز أنقرة أنشطته التدريبية في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCab) من خلال تنظيم دورات تدريبية في مجالات إحصائية مختلفة لصالح الهيئات الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، نظم المركز 11 دورة تدريبية، وشارك في تنظيم حلقتي عمل بشأن القضايا الإحصائية المختلفة في الهيئات الإحصائية الوطنية في بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي: أفغانستان، والأردن، والكويت، وماليزيا، وجزر المالديف، والنيجر، وعمان، وباكستان، وقطر، والسودان.

II. الأنشطة في مجال البحوث الاقتصادية والاجتماعية

112- في مجال البحوث الاقتصادية والاجتماعية، واصل مركز أنقرة أنشطته البحثية في مختلف القضايا التي تهم الدول الأعضاء بغرض تحليل الوضع السائد على صعيد المنظمة واقتراح إجراءات السياسات الملائمة التي يتعين اتخاذها لمواجهة التحديات وتعزيز التعاون بين دول المنظمة في المجالات المعنية. وفي هذا الإطار، أعد مركز أنقرة وعرض على اجتماعات المنظمة ومؤتمراتها المختلفة ثمانية (8) وثائق بحثية تشمل: (1) التقرير الاقتصادي السنوي لدول منظمة التعاون الإسلامي 2012؛ (2) التعليم والتنمية العلمية في دول منظمة التعاون الإسلامي 2012-2013؛ (3) برنامج منظمة التعاون الإسلامي الإستراتيجي للصحة 2013-2022؛ (4) إدارة الكوارث الطبيعية والصراعات في دول منظمة التعاون الإسلامي: نهج متكامل؛ (5) التكامل الاقتصادي وسلوك التصدير للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ (6) التطعيم وصناعة اللقاحات في دول منظمة التعاون الإسلامي؛ (7) الكوارث الطبيعية

والصراعات في دول منظمة التعاون الإسلامي، و(8) تحديات سوق العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي.

113- كما أعد المركز ثمانية (8) تقارير حول نظرة المنظمة المستقبلية للعديد من القضايا المتعلقة بالنوع؛ إنتاج القمح؛ النمو والتقارب الاقتصادي؛ الحالة الراهنة للقدرة الإحصائية؛ موارد الطاقة وإمكانياتها؛ العلوم والتكنولوجيا؛ التمويل الإسلامي في دول المنظمة. كما واصل المركز نشر دوريتيه: دورية التعاون الاقتصادي والتنمية ودورية استعراض التعاون الاقتصادي والتنمية.

III. الأنشطة في مجال التدريب والتعاون التقني

114- في مجال التدريب والتعاون التقني، واصل مركز أنقرة بدء وتنفيذ العديد من برامج بناء القدرات والدورات التدريبية في مختلف المجالات في إطار برنامج التعليم المهني والتدريب لمنظمة التعاون الإسلامي حيث درَّب خلال السنة قيد الاستعراض في تركيا مجموعات مختلفة من المدربين من مختلف المدارس المهنية من أذربيجان والسنغال ومصر وغينيا في إطار برنامج "إسماك" لتدريب المدربين. كما نظَّم المركز في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات الزراعية دورات تدريبية على مختلف جوانب الزراعة في موزمبيق وأوغندا والسودان ولبنان. وفي سياق مماثل، نظَّم المركز في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتدريب في مجال القطن دورات تدريبية على القطن في توغو ومالي والسودان وأذربيجان وأوغندا.

115- كما زاد مركز أنقرة عدد الدورات التدريبية في إطار برنامجي بناء القدرات للبنوك المركزية والبورصات. وخلال السنة قيد الاستعراض نظَّم المركز عدة دورات تدريبية في إدارة الاحتياطيات، الأدوات المالية الإسلامية، ووضع نماذج الاقتصاد الكلي واستهداف التضخم في قرغيزستان وتركيا وكازاخستان وطاجيكستان وأذربيجان وسلطنة عُمان بالإضافة إلى برامج تدريبية أخرى واصلها المركز في إطار برنامجه المعني ببناء القدرات في مجال البيئة وبرنامج ابن سينا لبناء القدرات الصحية.

IV. تنظيم الاجتماعات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي والبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة

116- انعقد الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس إدارة مركز أنقرة في اسطنبول، تركيا، يومي 1 و2 مايو 2013 بمشاركة فعالة من الأمانة العامة التي ساهمت في وضع برنامج الأنشطة لعام 2014.

117- واصل مركز أنقرة بصفته أمانة الاجتماعات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي والبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء تنظيم هذه الاجتماعات حيث عُقد الاجتماع الثالث للجنة الإحصائية في أنقرة، تركيا في الفترة من 10-12 أبريل 2013 بحضور مندوبين من المكاتب الإحصائية الوطنية من الدول الأعضاء في المنظمة ومدعوين آخرين حيث استعرض تقارير اللجان الخمسة للخبراء التقنيين حول أنشطة اللجنة: (1) الخدمات المصرفية الإسلامية والإحصاءات المالية؛ (2) خطة عمل تنفيذية للتنفيذ القصير والمتوسط والطويل الأجل للرؤية الإستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي؛ (3) التفاصيل الإجرائية لبرنامج اعتماد المهنيين الإحصائيين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ (4) القضايا المتعلقة بالنوع؛ و(5) تجارب التعدادات السكانية وممارسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد أكد الاجتماع عقب استعراض التقارير على ضرورة التركيز بصورة أكبر على تنفيذ قرارات اللجنة الإحصائية من خلال تعزيز التواصل بين المكاتب الإحصائية الوطنية والاستخدام الفعَّال للموارد المتاحة والحاجة إلى تفعيل الرؤية الإستراتيجية للجنة الإحصائية والتعامل مع مسألة بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية لإصدار البيانات والإحصاءات المطلوبة.

118- كما ينظم مركز أنقرة، بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، الاجتماع المقبل للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة في جدة، السعودية، يومي 27 و28 نوفمبر 2013، تحت عنوان "أثر الإصلاحات التنظيمية المالية الدولية الأخيرة على دول منظمة التعاون الإسلامي". ويشارك المركز في تنظيم المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا في الفترة من 9-11 سبتمبر 2013 وسيكون منبرًا للحوار والمناقشات بين صناع السياسات والأكاديميين والباحثين وطلاب الدراسات العليا والممارسين لمعالجة مشاكل تخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي الشامل واستقرار الاقتصاد الكلي من منظور الاقتصاد الإسلامي والانضباط المالي.

ب) المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)

119- بالإضافة إلى دوره في تقديم الدراسات والمعلومات والبيانات التحليلية حول التجارة البينية بين دول المنظمة، واصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)، الذراع التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، خلال السنة قيد الاستعراض جهوده القيِّمة لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة وبدأ في هذا الصدد ونفَّذ برامج ومشاريع متنوعة، ولا سيما في مجال تشجيع التجارة وبناء القدرات وتطوير السلع الإستراتيجية.

1- **أنشطة ترويج التجارة:**

120- نظَّم مركز الدار البيضاء بالتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة المعنية العديد من المعارض التجارية في عام 2012: معرض منظمة التعاون الإسلامي لمنتجات الحلال، 1-4 مارس 2012 في تونس، الجمهورية التونسية؛ معرض منظمة التعاون الإسلامي للأغذية الحلال، 10-12 ديسمبر 2012 في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة؛ معرض الصناعة التقليدية التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 11-14 أبريل 2013 في الدار البيضاء، المملكة المغربية؛ المعرض السادس للصناعات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 13-16 مايو 2013 في مسقط، سلطنة عُمان. كما أجرى المركز التحضيرات اللازمة لتنظيم إكسبو منظمة التعاون الإسلامي الرابع عشر في الفترة من 28 أكتوبر – 1 نوفمبر 2013 في طهران، إيران.

121- كما طوَّر المركز في السياق نفسه معرضًا افتراضيًا على موقعه الإلكتروني لتمكين الشركات في دول المنظمة من الترويج لمنتجاتها من خلال المعرض الافتراضي من خلال عرض الكتالوجات والأسعار والنماذج وغيرها. كما أنهى المركز دراسة الجدوى بشأن إنشاء مركز الأعمال للدول الإسلامية ليكون بمثابة منتدى للتشبيك والاتصالات بين رجال الأعمال لإنشاء علاقات تجارية.

2- **أنشطة بناء القدرات:**

122- واصل مركز الدار البيضاء تمشيًا مع ولايته خلال السنة قيد الاستعراض تنظيم الندوات والدورات التدريبية الرامية إلى توعية وتعريف الدول الأعضاء ببرامج المنظمة في مجال التجارة. وتتضمن هذه الندوات ما يلي: (1) حلقة تدريبية حول إستراتيجيات التصدير والتسويق الدولي في الدار البيضاء، 17-19 ديسمبر 2012؛ (2) ندوة تدريبية وتوعوية

حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والأمور المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، 17-19 مارس 2013 في بغداد، العراق.

3- **تنظيم اللقاءات التنسيقية:**

123- الاجتماع الثلاثين لمجلس إدارة مركز الدار البيضاء: عُقد الاجتماع الثلاثين لمجلس إدارة مركز الدار البيضاء في الرباط، المملكة المغربية، يومي 16 و17 أبريل 2013 وشاركت فيه الأمانة العامة وساهمت في وضع برنامج الأنشطة لعام 2014.

124- الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي: نظَّم مركز الدار البيضاء الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع مؤسسة التجارة الدولية الإسلامية تحت رعاية وزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الجديدة في المملكة المغربية يومي 27 و28 فبراير 2013 في الدار البيضاء، المغرب. وقد ركَّز الاجتماع على تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة طريق تحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي وعرض البرنامج التنفيذي الجديد لخارطة الطريق (2015-2025). وأكَّد الاجتماع على دور الدول الأعضاء في توسيع التجارة البينية بتقديم الدعم المطلوب لمؤسسات المنظمة لتنفيذ البرنامج التنفيذي والمشاركة الفعالة في الأنشطة المختلفة في هذا المجال واستكشاف أوجه التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

125- منتدى منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى بشأن تيسير التجارة ومبادرات النافذة الواحدة لتحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي: بغية تيسير التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة، نجح مركز الدار البيضاء بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة التجارة الدولية الإسلامية وتحت رعاية وزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الجديدة في المملكة المغربية، في تنظيم منتدى منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى بشأن تيسير التجارة ومبادرات النافذة الواحدة لتحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي يومي 25 و26 فبراير 2013 في الدار البيضاء، المغرب بمشاركة ممثلي الجمارك والوزارات المسؤولة عن التجارة الخارجية لدول المنظمة. وتمثَّل الهدف الرئيسي للمنتدى في تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية حول نظام التشغيل الآلي للبيانات ودراسة السبل والوسائل لتنفيذ برنامج المنظمة للتيسير التجاري الإقليمي، ولا سيما من خلال إنشاء دول المنظمة لنافذة واحدة. وقد حضر المنتدى عددٌ من المشغلين الإقليميين والنوافذ الواحدة الرائدة في فضاء المنظمة الافتراضي مثل داقانغ لتقنيات

الإنترنت (ماليزيا) والتحالف العالمي لكفاءة اللوجستيات فضلاً عن 24 دولة عضوًا و10 منظمات دولية وإقليمية.

4- **الدراسات والنشر:**

126- أعد مركز الدار البيضاء عددًا من الدراسات والمنشورات مثل التقرير السنوي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، طبعة 2012-2013؛ مجلة تيجاريس؛ دليل الأعمال لدول منظمة التعاون الإسلامي؛ تقرير عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية؛ دراسة حول تيسير النقل والتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ دراسة حول الصناعات الدوائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما قدَّم المركز المساعدة التقنية لوكالة بنين لترويج التجارة ولمشاريع مواقع إلكترونية لسفارات دول المنظمة المعتمدة لدى الرباط وبوابة إلكترونية للحرفيين في الدول الأعضاء في المنظمة.

ج) **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**

127- تتركز أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية: بناء الشراكات وتعزيز التعاون؛ التخفيف من حدة الفقر وضمان الأمن الغذائي المستدام؛ تعزيز تطوير البنية التحتية؛ والنهوض بالتمويل الإسلامي.

128- طبقا للقرار الصادر عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية في شهر فبراير 2013م، قرر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، خلال اجتماعه السنوي الذي عقد في دوشنبيه بطاجيكستان يومي 21 و 22 مايو 2013م، زيادة حجم رأسماله. وهكذا تم رفع رأس المال المصرح به للبنك بأكثر من ثلاثة أضعاف، حيث انتقل من (30) بليون دينار إسلامي إلى 100 بليون دينار إسلامي، أي بزيادة بلغت 70 بليون دينار إسلامي، كما تمت زيادة الرأسمال المكتتب فيه من (18) بليون دينار إسلامي إلى (50) بليون دينار إسلامي، أي بزيادة (32) بليون دينار إسلامي. كما وافق مجلس محافظي البنك على زيادة الرأسمال المكتتب فيه في شكل أسهم قابلة للاستدعاء من قبل البنك الإسلامي للتنمية للوفاء بالتزاماته الناجمة عن تحصيل الأموال من السوق أو الضمانات الممنوحة لتنفيذ عملياته الاعتيادية.

1- **بناء الشراكات وتعزيز التعاون:**

129- تواصل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعزيز التعاون والتكامل بين دولها الأعضاء من خلال مجموعة متنوعة من البرامج مثل برنامج التعاون التقني، برنامج التعاون والترويج التجاري، وبرنامج المساعدة التقنية لتشجيع الاستثمار. ويمثل التعاون الاقتصادي عنصرًا مهمًا للغاية للبنك الإسلامي للتنمية، ولا سيما في مجال التجارة في دول المنظمة وعملية التمويل التجاري.

130- يعتبر دور المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة هو الأبرز في مجال توسيع نطاق التجارة البينية للمنظمة. وقد بلغت الموافقات التجارية للمؤسسة خلال عام 2012 حوالي 4.466 مليون دولار مقابل 3.033 مليون دولار في 2011 بزيادة قدرها 47 في المائة كما ارتفع مستوى الإنفاق بنسبة 42٪ من 2.826 دولار في 2011 إلى 3.999 دولار في 2012. ويتجلى دعم المؤسسة لتمويل التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة على مدى فترة السنوات الخمس في النمو الكبير في حجم الموافقات الذي تضاعف تقريبًا ليصل إلى 4.5 مليار دولار في 2012 مقارنة بمبلغ 2.5 مليار دولار في عام 2008.

131- بالنظر إلى الدور الرئيسي لتأمين ائتمان الصادرات في تنمية التجارة، استمرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تقديم ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار المتوافق مع الشريعة لتشجيع الصادرات من الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بقية العالم إليها. وقد قدمت المؤسسة في عام 2012 تعهدات تأمينية جديدة فوصلت موافقاتها التراكمية منذ إنشائها في 1995 إلى 17.4 مليار دولار.

132- واصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لعب دور هام نحو تحقيق الهدف الأوسع لتنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وقد بلغت الموافقات الإجمالية للمؤسسة منذ إنشائها 2.2 مليار دولار مع صرف إجمالي عام يبلغ 893 مليون دولار.

133- تواصل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناء شراكات وتحالفات إستراتيجية مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في أنشطة الترويج التجاري. وتشمل هذه الجهود تعزيز التعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف والتمويل المشترك مع مجموعات التنسيق الإقليمية والوطنية.

2- التخفيف من حدة الفقر وضمان الأمن الغذائي المستدام:

134- تجري جهود البنك لدعم التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء من خلال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا وكذلك برنامج تنمية القدرات في قطاع التعليم والصحة.

135- يضع حاليًا الصندوق إستراتيجيته الثانية (2013-2015) تماشيًا مع المواضيع الشاملة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر وتنفيذ برامج خاصة مثل توفير فرص العمل للشباب.

136- واصل الصندوق في إطار عنصر الإسكان من برنامجه للتخفيف من حدة الفقر تطوير برنامجه الخاص بالقرى المستدامة بالتعاون مع معهد الأرض في جامعة كولومبيا، ومركز الأهداف الإنمائية للألفية في نيروبي، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا، والهلال الأحمر القطري، والشركاء الآخرين. وقد أطلق بالفعل برنامجين للقرى المستدامة في تشاد (منطقة سلامات) وكولبس في غرب دارفور في السودان. ويقدر المبلغ المعتمد لهذا البرنامج بقيمة 120 مليون دولار أمريكي (بمتوسط 20 مليون دولار للمشروع الواحد) في صورة قروض ومنح صغيرة. ويعمل الصندوق حاليًا على الدفعة التالية من البلدان في البرنامج، بما في ذلك النيجر وغينيا.

137- ركَّز الصندوق على تنفيذ اثنين من البرامج المواضيعية للحد من الفقر خلال الفترة الإستراتيجية الخمسية الأولى: برنامج محو الأمية المهنية وبرنامج دعم التمويل الأصغر. كما اعتمد عددًا من المشاريع في إطار هذين البرنامجين بتكلفة إجمالية بلغت 195.98 مليون دولار (47.720 مليون دولار لبرنامج محو الأمية المهنية و148.3 مليون دولار لبرنامج دعم التمويل الأصغر).

138- كما يعمل الصندوق حاليًا في السياق ذاته على ثلاثة برامج جديدة: التعليم الأساسي للفقراء، الطاقة المتجددة للفقراء، ومبادرة الأعمال الاجتماعية حيث يجري حاليًا وضع مفاهيم هذه البرامج. كما يؤسس الصندوق تحت مظلته صناديق استئمانية معنية بالفقر لتمويل توفير الخدمات الأساسية للفقراء، مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتمويل الأصغر والتنمية الزراعية والريفية والطاقة للفقراء والإغاثة في حالات الطوارئ وبناء القدرات المؤسسية.

139- اكتمل تنفيذ البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا بنهاية عام 2012 حيث بلغ مستوى تعهدات الأموال الخاصة به من البنك الإسلامي للتنمية 5.01 مليون دولار أمريكي بزيادة 25% عن

التعهد المبدئي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما قدمت وكالات التنمية الأخرى 7 مليارات دولار أمريكي للمشاريع ضمن البرنامج. وقد أكدت النجاحات التي تحققت في إطار تنفيذ البرنامج الحاجة إلى وضع برنامج لاحق للدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا –2) في 2013 للإبقاء على التقدم الذي حققته هذه الدول في مختلف الميادين.

140- في إطار مبادرة إعلان جدة التي تبلغ قيمتها 1.5 مليار دولار من البنك الإسلامي للتنمية، موَّل البنك 89 مشروعًا في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في مختلف دول المنظمة. وقد واصلت منظمة الأغذية والزراعة وشعبة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا دعم تنفيذ مبادرة إعلان جدة من خلال توفير الخبرات التقنية اللازمة. وفي ضوء قرب الانتهاء من مبادرة إعلان جدة هذا العام، يعمل البنك الإسلامي للتنمية على وضع برنامج لاحق بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين في المنظمة.

3- تعزيز تنمية البنية التحتية:

141- دعم البنك الإسلامي للتنمية دوله الأعضاء من خلال تسريع تطوير روابط نقل كفؤة وآمنة ومستدامة. وقد ركَّزت تدخلات البنك بشكل عام خلال السنة قيد الاستعراض على تلك القطاعات الفرعية التي تتماشى مع جدول أعماله طويل المدى لتحقيق الهدف الأسمى للحد من الفقر. وتحقيقًا لهذه الغاية، اعتمد البنك 791.1 مليون دولار لمشاريع ودراسات جديدة في قطاع النقل وبلغ مجموع المدفوعات للمحفظة النشطة 543.1 مليون دولار.

4- النهوض بالتمويل الإسلامي

142- واصل البنك الإسلامي للتنمية لعب دوره الحاسم باعتباره المؤسسة الرائدة لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية حيث قدَّم في هذا السياق مجموعة من الخدمات بما في ذلك تطوير بيئة تمكينية تتألف من إطار العمل القانوني والتنظيمي والإشرافي والشرعي اللازم للتمويل الإسلامي ودعم إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية من خلال الاستثمار في الأسهم وضمان نجاح تلك المؤسسات. وأجرى البنك تدخلاته أساسًا من خلال توفير أنشطة بناء القدرات وأنشطة المساعدة التقنية والاستثمار في الأسهم وتمويل مشاريع الأوقاف.

143- استهدفت هذه التدخلات البنوك المركزية ووزارات المالية والسلطات الضريبية وسلطات تطوير أسواق المال والقطاع الخاص من خلال إقامة شراكات معها لتطوير المؤسسات

العاملة في هذا القطاع. وشمل المستفيدون من هذه التدخلات جميع أنواع البنوك الإسلامية وشركات التكافل وإعادة التكافل ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية فضلاً عن مؤسسات الزكاة والأوقاف.

د) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

144- كممثل رئيسي للقطاع الخاص، تركِّز برامج الغرفة على بناء القدرات وتنمية روح المبادرة والقيمة المضافة والشركات الصغيرة والمتوسطة كما تعمل بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في مجال الترويج لمنتجات الحلال فضلاً عن القضايا المتعلقة بالأخلاقيات ومراقبة الجودة. وتغطي مشاريع الغرفة قطاعات متنوعة مع التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال القطاع الخاص.

145- عقدت الغرفة اجتماع مجلس إدارتها السادس عشر واجتماع الجمعية العامة التاسع والعشرين في الدوحة، قطر يومي 24 و25 أبريل 2013 حيث أعيد انتخاب سعادة الشيخ صالح كامل رئيسًا للغرفة لولاية أخرى (2013-2017). كما وافق مجلس الإدارة والجمعية العامة على تعديل الفقرة (2) من المادة (21) من النظام الأساسي للغرفة للنص على انتخاب الرئيس لفترتين كلاً منهما أربع سنوات حيث كان ينص النظام الأساسي القديم على أن فترة ولاية الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة هي أربع سنوات قابلة للتجديد لمدد غير محددة.

1- اجتماعات القطاع الخاص/ منتديات رجال الأعمال

146- نظمت الغرفة المنتدى السادس لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية في مدينة المنامة، مملكة البحرين في الفترة من 12-14 ديسمبر 2012 بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق بيريز غريرو الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا وجمعية سيدات الأعمال البحرينية والمجلس الأعلى للمرأة في البحرين وغرفة التجارة والصناعة البحرينية وبنك البحرين للتنمية تحت الرعاية الكريمة لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك ورئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وحضره نحو 150 مشاركًا من 36 من الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي وبعض المؤسسات المحلية والدولية الأخرى.

2- اجتماعات القطاع الخاص

147- عُقد الاجتماع الرابع عشر والأخير للقطاع الخاص الذي نظمته الغرفة في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 24-26 أبريل 2011 وتضمنت التوصية الرئيسية لهذا الاجتماع عقد فعالية توعية حول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي لمؤسسات القطاع الخاص في الخرطوم، السودان في موعد لم يحدد حتى الآن.

3- الأنشطة في مجال الزكاة والحلال:

148- نظمت الغرفة دورة تدريبية حول إنشاء صناديق الزكاة ودورها في التنمية الاجتماعية في سيرا ليون والكاميرون في الفترة من 19-23 مايو 2012 و23-27 يونيو 2012 على التوالى. كما شاركت الغرفة في رعاية المؤتمر والمعرض الدولي الأول حول الرقابة على الأغذية الحلال الذي نظمته هيئة الغذاء والدواء السعودية في الفترة من 12-15 فبراير 2012 في الرياض، المملكة العربية السعودية. كما شاركت الغرفة في المؤتمر الخليجي الأول لصناعة الحلال وخدماته الذي عقد في الكويت.

4- تعزيز ريادة الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

149- عقدت الغرفة برنامجًا للتدريب على تنمية ريادة الأعمال لدول منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 18-20 مارس 2013 في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع صندوق بيريز غريرو الاستثماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون الاقتصادي والتقني وغرفة التجارة والصناعة بالشارقة. وقد وفر البرنامج التدريبي منبرًا للمشاركين من الدول الأعضاء لمواصلة تعزيز معارفهم ومهاراتهم بشأن إنشاء وتوسيع الأعمال بما يسهم في نهاية المطاف في التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرات.

هـ) منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر:

150- أعلنت منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر عن مبادرتين على وشك التنفيذ هما توقيع مذكرة تفاهم مع الرابطة التركية لمصنعي السفن التركية بهدف تعزيز العلاقات بين الطرفين وتوقيع مذكرة تفاهم مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، الاسكندرية. وسوف تعود أنشطة التعاون المذكورة بالنفع العميم على الشركات الأعضاء في منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في مجال الدراسات البحرية والتدريب وتصميم دراسات الجدوى لبناء نوع مختلف من السفن.

و) معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية :

151- نجح معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية منذ إنشائه في أغسطس عام 2010 في استكمال أعمال البنية التحتية الخاصة به وتدشين صفحته التفاعلية على الإنترنت. وقد ارتفع عدد أعضاء المعهد بشكل ملحوظ من 10 في عام 2010 إلى 23 في عام 2013. وبعد اعتماد المعهد للوثائق الثلاث التي أعدها فريق خبراء منظمة التعاون الإسلامي المعني بتوحيد المقاييس بشأن معايير الحلال، شكَّل سبع لجان فنية تحت إدارة توحيد المقاييس تتضمن لجنة معنية بقضايا الغذاء الحلال في حين تتعامل اللجان الأخرى مع قضايا مستحضرات التجميل الحلال ومواقع الخدمات والطاقة المتجددة والسياحة والخدمات ذات الصلة وعملية الزراعة والنقل. كما أنشأ المعهد لجنة اعتماد مستقلة خاصة به.

منتدى معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية عام 2012:

152- نظَّم المعهد المنتدى الخاص به لعام 2012 في أنطاليا، تركيا في الفترة من 6-9 نوفمبر 2012 ليكون بمثابة منبر لجمع الفاعلين الوطنيين والدوليين في إطار منظمة التعاون الإسلامي وخارجها في مجال توحيد المعايير والاعتماد والمقاييس من أجل تعزيز التعاون والتشبيك فيما بينها، ولا سيما من خلال تبادل الخبرات وتقاسم المعرفة. وقد شارك في المنتدى أكثر من 160 مندوبًا من 35 دولة ومنظمة إقليمية ودولية منها المؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الكهربائية التقنية الدولية واللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي للتقنيات الكهربائية والمنظمة الدولية لاعتماد المختبرات.

153- كما اعتمد الاجتماع السادس لمجلس إدارة المعهد والرابع لجمعيته العامة المنعقد اسطنبول، تركيا في الفترة من 15-17 أبريل 2013 نطاق التقييم والمساهمات الإلزامية السنوية لأعضائه في الميزانية.

الخلاصة

154- تقدمت جهود النهوض بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل ملحوظ خلال السنة قيد الاستعراض. كما يمثل التوسع المستمر في نطاق نظام الأفضليات التجارية وصندوق تخفيف حدة الفقر وزيادة وعي الدول الأعضاء بشأن البرنامجين المعنيين بإفريقيا وآسيا الوسطى خطوات هامة في الجهود الرامية إلى إعادة تقديم المنظمة باعتبارها لاعب اقتصادي فعال. وعلى المستوى ذاته من الأهمية يأتي التوسع في التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل، بما في ذلك إنشاء إطار مؤسسي للتنفيذ السريع لقرارات منظمة التعاون الإسلامي.

155- يتوقع أن تدعو اللجنة الإسلامية الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم مختلف الإجراءات المتعددة الأطراف المقترحة في إطار مختلف البرامج والمشاريع وأن تستجيب بإيجابية من خلال تقديم خبراتها الوطنية لتعزيز التواصل بين هذه المؤسسات كوسيلة لتبادل أفضل الممارسات بما يعود بالنفع على دولنا وشعوبنا.

إدارة الشؤون الاقتصادية

25 مايو 2013

{{}}{{}}{{}}

المرفق

تقرير حول الأنشطة الجاري تنفيذها في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري،
والذي تم تقديمه أمام الدورة السادسة والثلاثين
للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

مقدمة

منذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية في 15–17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في جيبوتي، ويتحقق قدر هائل من التقدم الرامي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، برعاية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك).

وفقا للتقرير الذي تم تقديمه للدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في 15–17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في جيبوتي، انعقدت الدورة الثامنة والعشرون للكومسيك في 8–11 أكتوبر/تشرين الأول 2012، في اسطنبول، بالجمهورية التركية، بمشاركة ممثلي سبع وأربعين دولة عضو، وخمس دول بصفة مراقب، فضلا عن المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وجرى إطلاق مبادرتين مهمتين أثناء انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. فكانت إحداهما استراتيجية الكومسيك؛ وهي وثيقة الرؤية الجديدة للكومسيك، التي أقرتها الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي. أما المبادرة الثانية، فكانت إطلاق مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك الذي قام على إنشائه منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي.

أقر الاجتماع العديد من القرارات المهمة التي استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء. وفيما يلي بعض القرارات الصادرة عن الاجتماع:

فيما يتعلق بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، طلبت الكومسيك مجددا – في دورتها الثامنة والعشرين – من الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقات نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، أن تقدم قوائمها بالامتيازات التفضيلية إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بغية تفعيل النظام.

وفي مجال التعاون السياحي، رحبت الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين بإنشاء منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، الذي سيجمع ممثلي القطاع الخاص للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصورة منتظمة، وحثت الدول الأعضاء على تشجيع ممثلي القطاع الخاص في قطاع السياحة للمشاركة الفاعلة في المنتدى.

كما رحبت الكومسيك بإطلاق مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، وطلبت من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية تقديم الدعم اللازم لترويج المؤشر في البلدان الأعضاء.

فيما يتعلق بجلسة تبادل وجهات النظر حول "تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، أحيطت الكومسيك علما مع التقدير بالتوصيات التي خرجت بها ورشة العمل التحضيرية التي نظمها مكتب أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في 12-14 يونيو/حزيران 2012 في أنقرة بالجمهورية التركية، بالتعاون مع المنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية.

وقرر المشاركون في الجلسة أن يكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر للدورة التاسعة والعشرين للكومسيك هو "زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وطلبوا من مكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع، وتقديم تقريرها إلى الكومسيك في دورتها القادمة.

وسوف تنعقد الدورة التاسعة والعشرون للكومسيك في 18-21 نوفمبر/تشرين الثاني في اسطنبول، بالجمهورية التركية. وانعقد الاجتماع التاسع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في يومي 14 و15 مايو/أيار **2012**، في أنقرة بالجمهورية التركية. واستعرضت لجنة المتابعة في اجتماعها وضع تنفيذ القرارات التي صدرت عن الكومسيك، واعتمدتها كي يتم تقديمها أمام الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك. كما أعدت لجنة المتابعة مسودة جدول الأعمال للدورة التاسعة والعشرين للكومسيك.

1. التطورات الأخيرة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تحت رعاية الكومسيك

1.1. استراتيجية الكومسيك

تماشيا مع التكليف التي أصدرته الكومسيك في قمتها الاقتصادية المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 في اسطنبول، تم إعداد استراتيجية الكومسيك تحت الرعاية الكريمة لفخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، الذي قدمها إلى مؤتمر القمة الإسلامي أثناء انعقاد دورته الاستثنائية الرابعة في مكة المكرمة، بالمملكة العربية السعودية، في 14-15 أغسطس/آب 2012، وأقرتها القمة.

قدم فخامة الرئيس عبد الله جول تقريرا شاملا إلى القمة الإسلامية الثانية عشر، التي انعقدت في القاهرة في 2-7 فبراير 2013، حول ما تم إحرازه من تقدم في إطار الكومسيك منذ انعقاد القمة الإسلامية الحادية عشر، وما استجد من تطورات بشأن تفعيل استراتيجية الكومسيك. في هذا الإطار، أحاط فخامة الرئيس عبد الله جول القمة علما بأن استراتيجية الكومسيك قد أصبحت مفعَّلة. كما أطلع فخامة الرئيس القمة بتفاصيل الإعدادات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الكومسيك.

تقدم الاستراتيجية الكومسيك بوصفها كيانا ذا توجه قُطري. إن رؤية الكومسيك الجديدة هي *"بناء أمة إسلامية تنعم بالرخاء، وتقوم على التضامن والاعتماد المتبادل، وعلى تعزيز القدرة على التنقل والحوكمة الجيدة."* بناء على ذلك، تتمثل مهمة الكومسيك في توفير منتدى يهدف إلى *تقديم المعارف ونشرها، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وإيجاد لغة مشتركة وفهم متبادل*، و*تقريب السياسات* فيما بين الدول الأعضاء، من أجل معالجة ما يستجد من تحديات في بلداننا الأعضاء وإيجاد حلول لها.

تتمتع الاستراتيجية بتكامل مفاهيمها واتساق مضمونها. وفي ضوء رؤية الكومسيك الجديدة، تقوم الاستراتيجية على ثلاثة مبادئ، ألا وهي: تعزيز القدرة على التنقل، وترسيخ التضامن، والنهوض بالحوكمة. وتعالج هذه المبادئ التحديات الجوهرية والملحة التي يواجهها العالم الإسلامي، وتوجه جهود التعاون في مجالات التعاون الستة؛ ألا وهي: التجارة، والنقل، والاتصال، والسياحة، والزراعة، والتخفيف من حدة الفقر، والتمويل.

تقدم الاستراتيجية آلية للتنفيذ محددة جيدا. وتُعتبر آلية فرق العمل إحدى الأدوات الرئيسية للاستراتيجية التي تعمل على تحقيق أهدافها. وتكفل الاستراتيجية المشاركة الفاعلة والمباشرة للخبراء في البلدان الأعضاء في مجالات التعاون الستة، من خلال الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها فرق العمل بشكل منتظم في كل مجال من مجالات التعاون. وتهدف فرق العمل إلى توليد المعارف ونشرها، وإلى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وهي تؤسس أرضية ملائمة لخلق فهم مشترك وتقريب السياسات فيما بين الدول الأعضاء من أجل التصدي لمشكلات التنمية المشتركة.
الانضمام للعضوية في فرق العمل هو إجراء طوعي؛ لذا يجب على الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام لفريق عمل معين أن تتقدم أولا بإخطار كتابي إلى مكتب تنسيق الكومسيك، وأن تشير إلى المؤسسة العامة التي ستمثل الدولة العضو المعنية في اجتماعات فريق العمل ذي الصلة. ومن المتوقع أن تشارك الدول الأعضاء في اجتماعات فرق العمل مع الخبراء المعنيين من وزاراتهم/ومؤسساتهم.

تعمل فرق العمل وفقا لمنهجية عمل مرنة بما يمكّنها من التركيز بشكل أفضل على القضايا الجوهرية. وفي كل مجال من مجالات التعاون، سوف تنعقد اجتماعات فرق العمل مرتين كل عام في أنقرة.

أما الأداة الثانية لتنفيذ استراتيجية الكومسيك، فهي "إدارة دورة المشروعات". تقدم الاستراتيجية، من خلال إدارة دورة المشروعات، نهجا متعدد السنوات للبرامج من شأنه تحديد خطوات تنفيذ المشروع تحديدا واضحا، بدءا بتقديم المشروع وتنفيذه، ووصولا لمراحل المتابعة والتقييم. كما تحدد إدارة دورة المشروعات الأدوار والمسؤوليات الخاصة بأصحاب المصلحة المعنيين خلال العملية كلها.

تتمتع إدارة دورة المشروعات بإطار مالي محدد جيدا، ويمكن تحديد التوقعات من ورائه، والاعتماد عليه. ويمكن للدول الأعضاء المشاركة في فرق العمل، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، أن تقدم مشروعات التعاون المتعدد الأطراف كي يتم تمويلها من المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولا تُحمّل الاستراتيجية الدول الأعضاء أية أعباء مالية إضافية.

التنفيذ:

بدأت بالفعل مرحلة تنفيذ استراتيجية الكومسيك. وفي هذا الإطار، عقدت فرق عمل الكومسيك التالي ذكرها أولى اجتماعاتها:

- تم عقد أول اجتماع لفريق العمل المعني بالنقل والاتصالات يوم 28 مارس/آذار 2013 في أنقرة تحت عنوان "أنماط البنية التحتية للنقل: الشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

- تم عقد أول اجتماع لفريق العمل المعني بالسياحة التابع للكومسيك يوم 25 إبريل/نيسان 2013 في أنقرة، بالجمهورية التركية تحت عنوان "اتجاه جديد في مجال تطوير السياحة المستدامة: سياحة المجتمعات في منطقة الكومسيك."

- تم عقد أول اجتماع لفريق العمل المعني بالزراعة في 6 يونيو/حزيران 2013، تحت عنوان "زيادة الإنتاجية الزراعية في منطقة الكومسيك: تحسين قدرات الري."

- تم عقد أول اجتماع لفريق العمل المعني بالتجارة في 20 يونيو/حزيران 2013، تحت عنوان "تعزيز صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: دور منظمات تعزيز التجارة."

- تم عقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر في 27 يونيو/حزيران 2013، تحت عنوان "النهوض بالقدرات الإنتاجية للفقراء بالدول الأعضاء في الكومسيك من خلال تحسين رأس المال البشري."

وسوف يتم عقد ثاني اجتماعات فرق العمل السابق ذكرها خلال الربع الأخير من عام 2013، في حين أنه سيتم عقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتمويل خلال النصف الثاني من عام 2013.

فضلاً عن ذلك، فبموجب إدارة دورة مشروع الكومسيك الجديدة، ستتم الدعوة الأولى للمشروع في سبتمبر/أيلول 2013. ومن شأن آلية إدارة دورة المشروع، من خلال إطارها المالي الذي تم تحديده جيداً، التمكين من إنجاز مشروعات الكومسيك. وسيتم إصدار الوثائق المرجعية المتضمنة في إطار إدارة دورة المشروع، بما في ذلك الخطوط الإرشادية لتنفيذ البرنامج، وبطاقة المشروع، والإطار المنطقي ودليل البروز من خلال مكتب تنسيق الكومسيك، وكذلك نشره على موقع الكومسيك (www.comcec.org).

1-2 الأنشطة القائمة:

توسيع نطاق التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تمثل التجارة الدولية حافزاً هاماً على التنمية الاقتصادية. وإذ تعي الكومسيك أهميتها، فقد دأبت على محاولة اكتشاف وسائل للتعاون وسبله في مجال التجارة، كما استهلت العديد من البرامج والمشروعات بغية تعزيز التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتعرف استراتيجية الكومسيك التجارة على أنها إحدى مجالات التعاون. وفي إطار تفعيل الاستراتيجية، تم عقد أول اجتماع لفريق العمل المعني بالتجارة في 20 يونيو/ حزيران 2013 في أنقرة تحت عنوان"تعزيز صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: دور منظمات تعزيز التجارة."

وبوصفه واحدا من أهم مشروعات الكومسيك، سوف يوفر نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية) حافزاً لحجم التبادل التجاري فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وقد تم إرساء الأساس القانوني للنظام منذ أغسطس/آب 2011. وعلى الرغم من ذلك، وفي سبيل تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، يتعين على الدول الأعضاء التي وقعت على تلك الاتفاقيات وصدقت عليها أن تسلم قوائم الامتيازات الخاصة بها إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية. وفي الوقت الحالي، بلغ عدد الدول الأعضاء التي صدقت على الاتفاقيات الثلاثة وسلمت قوائم الامتيازات تسع دول. وفي هذا الصدد، أكدت الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين على مطلبها من الدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية أن تسلم قوائم الامتيازات الخاصة بها إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بغية تفعيل هذا النظام.

ومنذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، وقعت بنين وموريتانيا على الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، في حين وقعت السودان، وكوت ديفوار والنيجر على اتفاقيتي البريتاس وقواعد المنشأ. وصدقت جمهورية إيران الإسلامية على اتفاقية قواعد المنشأ، في حين صدقت جامبيا على البريتاس وصدقت جيبوتي على اتفاقية الإطار. بالإضافة إلى ذلك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية في 17-19 مارس/أذار 2013 بالجمهورية العراقية.

وتماشياً مع القرار ذي الصلة للدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، أُقيم معرض الشرق الأوسط الأول للأغذية الحلال في 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2012 في الشارقة، بالإمارات العربية المتحدة. فضلاً عن ذلك، أُقيم المعرض الأول للحرف اليدوية في 11-14 إبريل/نيسان 2013 في الدار البيضاء، بالمملكة المغربية.

وفيما يتعلق بالخريطة الاسترشادية المعنية بتطوير وتحسين التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى، تم انعقاد الاجتماع التشاوري الخامس يومي 27 و28 فبراير/شباط 2013 في الدار البيضاء، بالمملكة المغربية. وقبيل الاجتماع السالف ذكره، انعقد المنتدى رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي حول تسهيل التجارة ومشروع الشباك الواحد في الدار البيضاء يومي 25 و26 فبراير/شباط 2013.

وفي إطار أنشطة منظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة "ندوة تدريبية حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وانضمام الدول الأعضاء إلى المنظمة" في 17-19 مارس/آذار 2013 في بغداد.

ومنذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، نظم معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية العديد من الأنشطة. وتم عقد منتدى معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية لعام 2012، والاجتماع الخامس لأعضاء مجلس الإدارة في 6–9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في أنطاليا، بالجمهورية التركية. كما تم عقد الاجتماع السادس لأعضاء مجلس الإدارة، والاجتماع الرابع للجمعية العامة في 15–19 إبريل/نيسان 2013 في اسطنبول.

النهوض بالنقل والاتصالات

في إطار تفعيل استراتيجية الكومسيك، عقد فريق العمل المعني بالنقل اجتماعه الأول في 28 مارس/أذار 2013 في أنقرة، بالجمهورية التركية تحت عنوان ""أنماط البنية التحتية للنقل: الشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". وقد جمع الاجتماع الخبراء المعنيين من 13 دولة عضو من بين الدول التي أبلغت نقاط الاتصال التابعة لها والخاصة بفريق العمل المعني بالتجارة. كما حضر الاجتماع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والمؤسسات الدولية وممثلو القطاع الخاص. وقد ألقت العروض التقديمية والمداولات التي تمت أثناء الاجتماع الضوء على حقيقة أن تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمرٌ أكثر تشابكاً وتكلفةً لدى مقارنته بالتمويل التقليدي من الميزانية. ومع ذلك، توفر مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المزيد من التمويل، والموارد البشرية والخبرة، فضلاً عن زيادة تحديث التكنولوجيا والممارسات، وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز كفاءة البنية التحتية.

إنشاء قطاع سياحة مستدام وتنافسي في منطقة الكومسيك

تُعرِّف استراتيجية الكومسيك السياحة بوصفها إحدى مجالات التعاون. وفي هذا الإطار، انعقد الاجتماع الأول لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة في 25 إبريل/ نيسان 2013 في أنقرة، تركيا تحت عنوان "اتجاه جديد في مجال تنمية السياحة: سياحة المجتمعات في منطقة الكومسيك". وقد حضر الاجتماع مندوبون من 15 دولة من الدول الأعضاء التي أبلغت نقاط الاتصال التابعة لها والخاصة بفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة، بالإضافة إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة وبعض الأكاديميين. وقد أتيحت الفرصة من خلال ذلك الاجتماع للخبراء السياحيين من الدول الأعضاء لتدارس أنشطة سياحة المجتمعات بصورة مستفيضة، وكذا لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات الخاصة بهم. وتضمنت بعض تلك الأفكار: تطوير حزم سياحية مدمجة ومشتركة، وبناء القدرات، والبرامج التدريبية والترويج لبرامج سياحة المجتمعات على الإنترنت. تتضمن الأنشطة الأخرى في قطاع السياحة ما يلي:

- عقد منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك اجتماعه الأول في 7–8 ديسمبر/كانون الأول في إزمير، بالجمهورية التركية تحت عنوان "السياحة المستدامة والسياحة المجتمعات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي". وقد حضر الاجتماع ممثلون عن القطاعين العام والخاص بالدول الأعضاء، وممثلون عن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة. وقد ألقى الاجتماع الضوء، من بين أمور أخرى، على أهمية تطوير الباقات السياحية المشتركة وتسويق البرامج فيما بين البلدان الأعضاء.

- فضلاً عن ذلك، تم تنظيم المؤتمر الثالث حول السياحة الصحية في البلدان الإسلامية في 18–19 ديسمبر/كانون الأول 2012 في مشهد، بجمهورية إيران الإسلامية. وألقى الاجتماع بالضوء على إمكانات السياحة الصحية، وكذا دورها في النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

– كما تم عقد البرنامج التدريبي حول "إدارة الفنادق وأعمال شركات السياحة" في 16–20 إبريل/نيسان في أنطاليا، بالجمهورية التركية بمشاركة رفيعة المستوى من البلدان الأعضاء، أي ما يقرب من 50 مشاركا يمثلون 28 بلدا من البلدان الأعضاء.

- انعقدت حتى الآن سبعة اجتماعات وزارية في مجال السياحة. ومن المخطط أن ينعقد الاجتماع الثامن لوزراء السياحة في 3–5 ديسمبر/كانون الأول 2013 في بانجول، بجامبيا.

زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي

حددت استراتيجية الكومسيك الزراعة باعتبارها أحد أهم مجالات التعاون التي تتم تحت مظلة الكومسيك. وفي إطار تفعيل استراتيجية الكومسيك، انعقد الاجتماع الأول لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة في 6 يونيو/حزيران 2013، في أنقرة، بالجمهورية التركية تحت عنوان "زيادة الإنتاجية الزراعية في منطقة الكومسيك: تحسين قدرات الري".

وفيما يلي الأنشطة الأخرى التي تمت في مجال الزراعة:

- تماشيًا مع القرار الصادر عن الكومسيك، في دورتها الثامنة والعشرين، قام كل مكتب تنسيق الكومسيك، ووزارة الزراعة، والغذاء، والثروة الحيوانية بالجمهورية التركية بتنظيم ورشة عمل حول "تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال إنتاج القمح" في 15–16 يناير/كانون الثاني 2013، في إزمير، بالجمهورية التركية. وقد حضر ورشة العمل ممثلون من الدول الأعضاء، وكذلك المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية. وقد شدد الاجتماع، من بين عدة أمور، على أهمية تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء بغية زيادة إنتاجية القمح في منطقة الكومسيك.
- عُقدت ستة اجتماعات وزارية حول الزراعة حتى الآن. ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في 14–16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 في السنغال. ومع الأخذ في الاعتبار موعد انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك في الفترة من 18–21 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، طلبت لجنة المتابعة في اجتماعها التاسع والعشرين المنعقد في 14–15 مايو/آيار 2013 من حكومة جمهورية السنغال النظر في إعادة تحديد موعد انعقاد المؤتمر لضمان مشاركة الدول الأعضاء مشاركة فعالة.
- قامت قوة عمل الكومسيك، التي تأسست في 2009 تماشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن القمة الاقتصادية للكومسيك والدورة الخامسة والعشرين للكومسيك، بإعداد مشروع إطار للتعاون في مجال الزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقدمته أمام الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين. ورحبت الدورة بوثيقة الإطار وطلبت من الدول الأعضاء إبداء آرائها حول الوثيقة. وفي الوقت ذاته، قامت بعض الدول الأعضاء بإبداء آرائها معربة عن تأييدها للوثيقة.

القضاء على الفقر

تحتل الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر مكانة بارزة على جدول أعمال الكومسيك. وتعرف استراتيجية الكومسيك التخفيف من حدة الفقر باعتباره أحد مجالات التعاون التي تتم تحت مظلتها. وفي هذا الإطار، عقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر في 27 يونيو/حزيران 2013، في أنقرة، تحت عنوان "تعزيز القدرة الإنتاجية للفقراء في الدول الأعضاء في الكومسيك من خلال تحسين رأس المال البشري".

وتشمل أنشطة التعاون القائمة التي تتم تحت مظلة الكومسيك بهدف مواجهة الفقر كل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وبرنامج القطن لمنظمة التعاون الإسلامي، وبرنامج التعليم المهني والتدريب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وافق البنك الإسلامي للتنمية على 27 مشروعا حتى الآن. ويبلغ إجمالي المبالغ المخصصة لهذه المشروعات 1 مليار دولار أمريكي، وقد تم بالفعل تمويل 5 مشروعات من بين إجمالي 27 مشروعا حتى الآن. وفيما يتعلق بالبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وافقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، حتى أبريل/نيسان 2013، على تخصيص 5 مليار دولار أمريكي لصالح 480 عملية، وقامت بالفعل بتوزيع ما يقرب من نصف المبلغ الإجمالي المعتمد.

وفي إطار برنامج التعليم المهني والتدريب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تم إطلاق ثلاثة برامج لبناء القدرات وهي: برنامج بناء القدرات في مجال الزراعة، وبرنامج بناء القدرات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وأخيرا برنامج بناء القدرات في مجال التخفيف من حدة الفقر. علاوة على ذلك، فقد عقدت ستة اجتماعات للجنة التسييرية، وأربعة اجتماعات للجنة المشروع حتى الآن. وعقد الاجتماع السادس للجنة التسييرية في 3 أبريل/نيسان 2013، في أنقرة، بالجمهورية التركية. وفيما يتعلق بالتقدم الذي تم إحرازه في برنامج التعليم المهني والتدريب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عقد الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للرصد في 26–28 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في ياوندي، بجمهورية الكاميرون.

تعميق التعاون المالي

في السنوات الأخيرة، كثفت الكومسيك جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الشؤون المالية. وقد حددت استراتيجية الكومسيك الشؤون المالية لتكون مجالا من مجالات التعاون الخاصة بها. ومن المقرر أن ينعقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالشؤون المالية في النصف الثاني من عام 2013.

ويتم تنفيذ الأنشطة الجارية في مجال الشؤون المالية بموجب التعاون بين أسواق الأوراق المالية، والتعاون بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، والتعاون بين البنوك المركزية والسلطات النقدية.

في إطار التعاون بين أسواق الأوراق المالية، عقد منتدى أسواق الأوراق المالية لمنظمة التعاون الإسلامي ستة اجتماعات حتى الآن. وسينعقد الاجتماع السابع للمنتدى يوم 19 سبتمبر/ أيلول 2013 في اسطنبول. وقد أتم المنتدى بنجاح "مؤشر ستاندرد أند بورز S&P لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك"، الذي تم إطلاقه رسمياً خلال الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. وقد صُمِم المؤشر لقياس أداء خمسين شركة رائدة من تسع عشرة دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

فيما يتعلق بالتعاون بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، تماشياً مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك، تم تأسيس منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال عام 2011 من أجل زيادة التنسيق والتعاون في مجال البنية التحتية التنظيمية والقانونية بغية إيجاد سياسات ولوائح أكثر تناغماً بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وانعقد الاجتماع الأول للمنتدى في 26-27 سبتمبر/ أيلول 2012 في اسطنبول. وسينعقد الاجتماع الثاني لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في 19 سبتمبر/ أيلول عام 2013 في اسطنبول.

واكتسب التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية زخماً جديداً في السنوات الأخيرة. فقد انعقد الاجتماع الثاني عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية لمنظمة التعاون الإسلامي في 14 -15 مايو/ آيار 2012 في اسطنبول بالجمهورية التركية. وقد قرر الاجتماع تأسيس ثلاث فرق عمل لإعداد أوراق مرجعية فنية في المجالات التالية: نظم الدفع، والنظام الاحترازي الكلي، وإدارة السيولة في التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، تم تدشين الموقع الإلكتروني للمنتدى على الشبكة العنكبوتية (www.comceccmr.org). وسينعقد الاجتماع الثالث عشر لمحافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي يومي 27 و28 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2013 في جدة بالمملكة العربية السعودية تحت عنوان "أثر الإصلاحات التنظيمية المالية الدولية الأخيرة على الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي

تهدف الكومسيك إلى تعزيز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي. وقد انعقد أربعة عشر اجتماعاً للقطاع الخاص حتى الآن، كان آخرها في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، في 24 - 26 أبريل/ نيسان 2011. وسينعقد الاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 2013.

جلسات تبادل وجهات النظر

حددت الدورة الثامنة والعشرون للكومسيك "تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" عنوانا للجلسة الوزارية القادمة لتبادل وجهات النظر بالكومسيك. وسيقوم مكتب تنسيق الكومسيك ومركز أنقرة، بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، بتنظيم ورشة العمل التحضيرية حول هذا العنوان من 30 سبتمبر/ أيلول إلى1 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 في أنقرة، بالجمهورية التركية.

3-1 الاجتماع التاسع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

انعقد الاجتماع التاسع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في 14-15 مايو/ آيار 2013 في أنقرة، بالجمهورية التركية. وقد حضر الاجتماع ممثلو أعضاء لجنة المتابعة، وممثلون لجمهورية العراق كدولة مراقب، والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقد استعرض الاجتماع حالة تنفيذ ما صدر عن الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، وأعد مشروع جدول أعمال الكومسيك. فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الكومسيك، اعتمدت اللجنة مجموعة من التوصيات من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وستقوم اللجنة بتقديمها أمام الكومسيك في دورتها التاسعة والعشرين.

1-4 أنشطة أخرى في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري

نظم مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية الدورة الثالثة للجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من 10 إلى 12 أبريل/ نيسان 2013 في أنقرة، بالجمهورية التركية. وقد حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء، وكذلك المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات دولية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، انعقد مؤتمر وزراء العمل بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في 23-26 أبريل/ نيسان في باكو، بجمهورية أذربيجان. في هذا المؤتمر، تمت مناقشة عدة مسائل تتعلق بالتعاون في مجال العمل والتوظيف بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، من بينها السلامة والصحة المهنية؛ والحد من البطالة؛ ومشروعات تنمية قدرات القوى العاملة؛ والعمالة الأجنبية المهاجرة؛ ومعلومات سوق العمل.
وأخيراً، استضافت وزراة الصحة بجمهورية إندونيسيا الاجتماع السادس للجنة التسييرية المعنية بالصحة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في 23-24 أبريل/ نيسان 2013 في جاكرتا، بإندونيسيا. وقد ناقش الاجتماع، ضمن ما تمت مناقشتة، مشروع برنامج العمل الاستراتيجي المعني بالصحة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي 2013-2022.

1-5 الدورة التاسعة والعشرون للكومسيك

ستنعقد الدورة التاسعة والعشرون للكومسيك في 18-21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 في اسطنبول، بالجمهورية التركية، بمشاركة وزراء الاقتصاد/ التجارة بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وستقوم الدورة باستعراض حالة التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء. وخلال الدورة التاسعة والعشرين، ستنعقد الجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر تحت عنوان "تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". بالإضافة إلى ذلك، من المقرر تنظيم العديد من الحلقات النقاشية على هامش الدورة.

وسيتولى مكتب تسيق الكومسيك إخطار الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بالقرارات الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك.